تقرير مراقبة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021م
اليمن

دورة التخطيط للبرامج الإنسانية
يناير – يونيو 2021

صدر في أكتوبر 2021

تقرير المراقبة الدورية

لمحة عامة عن هذه الوثيقة

تم توحيد هذه الوثيقة من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن الفريق القطري للعمل الإنساني والشركاء.

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي على الإطلاق من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أياً منها أو فيما بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

صورة الغلاف

الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اليمن، نوفمبر 2020م.
أسر نازحة في مخيم دار سعد في مدينة عدن.
الصورة: أيمن فؤاد /الشبكة اليمنية للانتاج لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

احصل على آخر المستجدات

يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق العمل الإنساني لضمان حصول المتضررين من الأزمة على المساعدة والحماية اللتين يحتاجونها. يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على التغلب على العقبات التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات، ويتولى دور القيادة في حشد المساعدات والموارد نيابة عن منظومة العمل الإنساني.

www.unocha.org/yemen
https://twitter.com/ochayemen

يهدف موقع Humanitarian Response (الاستجابة الإنسانية) إلى أن يكون الموقع الإلكتروني المركزي الذي يضم أدوات وخدمات إدارة المعلومات، مما يتيح تبادل المعلومات بين المجموعات القطاعية وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تعمل في ظل الأزمات المطولة أو المفاجئة.

www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen

يدعم موقع Humanitarian InSight (الرؤية المتعمقة للعمل الإنساني) صناع القرار من خلال إتاحة وصولهم إلى البيانات الإنسانية الرئيسية. يوفر هذا الموقع الإلكتروني أحدث المعلومات التي تم التحقق منها حول الاحتياجات الإنسانية وتنفيذ الاستجابة الإنسانية بالإضافة إلى المساهمات المالية. .

https://hum-insight.info

تُعد خدمة التتبع المالي المورد الأساسي للبيانات المحدثة باستمرار حول التمويل الإنساني العالمي، وتسهم بصورة رئيسية في صنع القرارات الاستراتيجية من خلال تسليط الضوء على الفجوات والأولويات، وبالتالي المساهمة في المساعدات الإنسانية الفعالة والكفؤة والقائمة على المبادئ.

fts.unocha.org/appeals/overview/2021

فهرس المحتويات

04 **الباب الأول لمحـــة عامـــة**

05 أرقام رئيسية

06 التغييرات في السياق

07 التقدم المحرز مقابل الأهداف الاستراتيجية

08 التمويل الإنساني

09 **الباب الثاني استجابة القطاعات**

10 لمحة عامة عن الاستجابة القطاعية

11 2.1 الأمن الغذائي والزراعة

13 2.2 التغذية

14 2.3 الصحة

15 2.4 المياه والصرف الصحي والنظافة

16 2.5 التعليم

17 2.6 الحماية

20 2.7 المأوى / المواد غير الغذائية

21 2.8 تنسيق وإدارة المخيمات

23 2.9 الاستجابة المتعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

25 2.10 الخدمات اللوجستية

26 2.11 آلية الاستجابة السريعة

27 2.12 التنسيق

28 2.13 المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ

29 **الباب الثالث الملحقات**

الباب الأول
لمحـــة عامـــة

أرقام رئيسية

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم
20.7 مليون	16 مليون	10.3 ملايين

العدد الإجمالي للأشخاص الذين تم الوصول إليهم* (يناير - يونيو 2021)

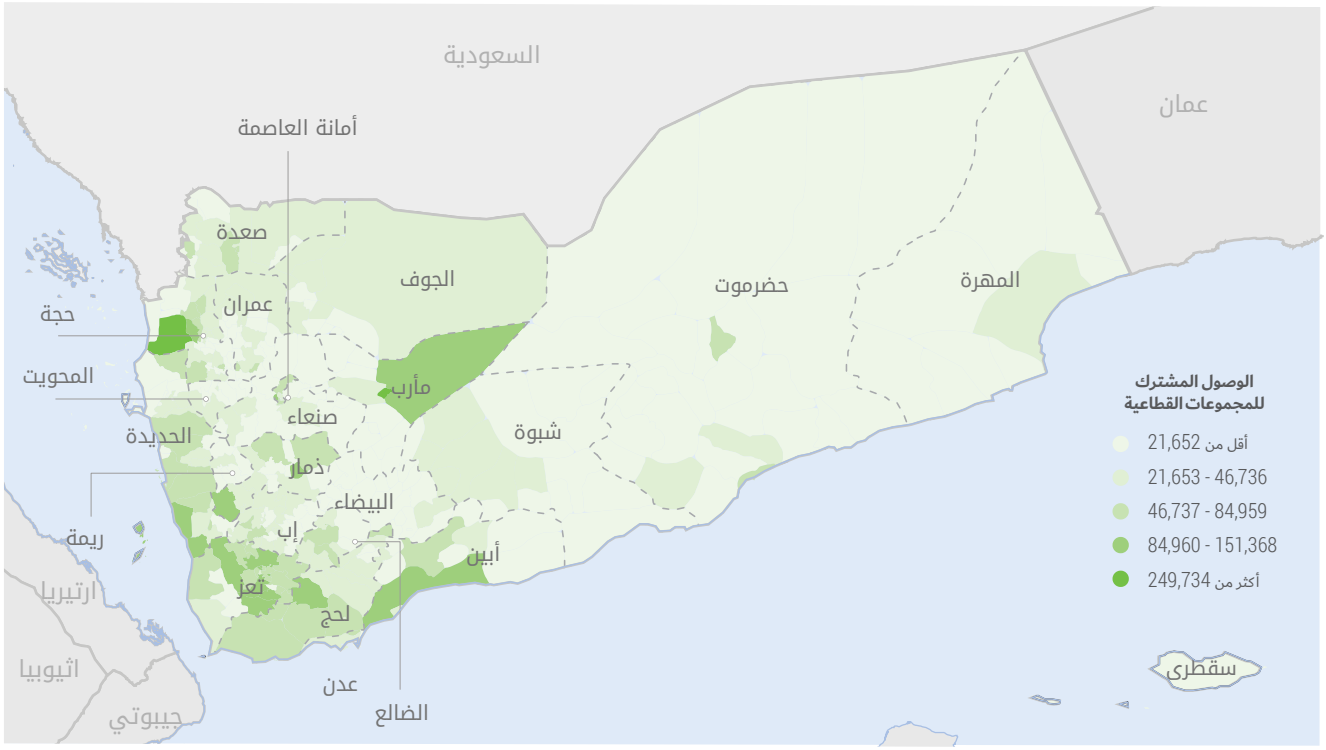

* يمثل الوصول المشترك للمجموعات القطاعية من يناير – يونيو 2021 متوسط الوصول الشهري عبر المجموعات القطاعية

التغييرات في السياق

تسببت أكثر من ست سنوات من الحرب في انزلاق اليمن نحو حافة المجاعة وتهجير ملايين الأشخاص من ديارهم وتدمير الاقتصاد وعززت من انتشار الأمراض، بما في ذلك فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). يؤدي الحصار الاقتصادي الممتد وانهيار الخدمات الأساسية والمؤسسات العامة إلى تفاقم معاناة السكان في اليمن، وزيادة الاحتياجات حتى في ظل استمرار عدم كفاية التمويل الإنساني. ساعدت المستويات غير المسبوقة للمساعدات الإنسانية على تفادي المجاعة والكوارث الأخرى في السنوات الأخيرة، ومع ذلك لا تزال العوامل الرئيسية المحركة للأزمة قائمة، ولا يزال اليمن معرضاً بدرجة كبيرة لخطر الانزلاق إلى أزمة أكثر عمقاً.

في حين يُشار إليها بوصفها واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم على مدى نصف العقد الماضي، فإن حوالي 20.7 مليون شخص في اليمن بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية، فيما أكثر من 4 ملايين شخص هم من النازحين داخلياً، وهو ما يجسد رابع أكبر عدد للنازحين داخلياً على مستوى العالم. بين يناير ويونيو من هذا العام، أفاد مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين بسقوط ما يقدر بنحو 1,023 شخص من الضحايا في صفوف المدنيين في اليمن، في حين أفادت آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في أوقات النزاع المسلح عن مقتل 82 طفلاً وإصابة 268 طفلاً بسبب النزاع، وتسجيل 16 هجوم على الأقل ألحق أضراراً بالمدارس والمستشفيات[1] . خلال نفس الفترة، نزح أكثر من 41,000 شخص في مناطق خاضعة للحكومة اليمنية، وفقاً لمصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة. كما تشير تقديرات مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة في اليمن إلى أن حوالي 10,000 شخص من المهاجرين دخلوا اليمن، معظمهم من إثيوبيا والصومال، بهدف التوجه إلى المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، يستضيف اليمن حوالي 140,000 شخص من طالبي اللجوء واللاجئين، يعاني الكثير منهم من ظروف غير إنسانية ويواجهون التمييز والوصم والتهميش بشكل متزايد؛ خاصة في سياق جائحة فيروس كورونا المستجد.

في حين أن 50 بالمائة فقط من المرافق الصحية في اليمن لا تزال تعمل حالياً، فإن استمرار الجائحة يفرض ضغوطاً إضافية على النظام الصحي الهش أصلاً في البلاد. بحلول نهاية يونيو، تم تسجيل 6,920 حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد في اليمن، بما في ذلك 1,361 حالة وفاة و 4,068 حالة تعافي. فضلاً عن المخاطر الصحية والوفيات الناجمة عن المرض، فإن انتشاره قد تسبب أيضاً في إحجام الناس عن التماس العلاج لتلبية الاحتياجات الطبية الأخرى. بدأت حملات التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد في اليمن في 20 أبريل 2021، حيث تلقى حوالي 270,601 شخص في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية جرعتهم الأولى في نهاية يونيو – 20,276 شخص من العاملين الصحيين و 33,472 شخص ممن تخطوا الستين عاماً و 216,853 شخص مصابين بأمراض متعددة أو معرضين لخطر أكبر. انطلقت حملة التطعيم الثانية ضد فيروس كورونا المستجد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية في 26 يونيو، بينما بدأت حملة التطعيم الأولى في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطة الأمر الواقع في 20 يونيو، واستهدفت العاملين الصحيين حصراً.

ظلت بيئة العمل في اليمن صعبة للغاية في النصف الأول من عام 2021، من حيث الوصول العملياتي والمتطلبات البيروقراطية. حتى يونيو، تأثرت 51 مديرية في جميع أنحاء اليمن بشكل مباشر بسبب خطوط المواجهة النشطة، مقارنة مع 45 مديرية في عام 2020 و 35 مديرية في نهاية عام 2019. تسبب تصاعد الأعمال القتالية وتحول خطوط المواجهة في محافظتي مأرب والبيضاء، إلى جانب استمرار الاشتباكات في حجة والحديدة والضالع ومدينة تعز والمناطق المجاورة، في خلق تحديات أمام استمرار البرامج الإنسانية وتفاقم الاحتياجات الإنسانية وزيادة النزوح. بحلول نهاية يونيو، أصبحت 45 بالمائة من تجمعات المساكن العشوائية التي تستضيف النازحين ضمن نطاق 5 كيلومترات من خط المواجهة المحتدم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمات الإنسانية المناصرة مع السلطات لحل العوائق البيروقراطية التي تحول دون الوصول الإنساني في الوقت المناسب والمستدام والقائم على المبادئ إلى الأشخاص المحتاجين. تم إحراز تقدم من خلال هذا الانخراط المنسق مع السلطات، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من تراكم الاتفاقات الفرعية لمشاريع المنظمات غير الحكومية المعلقة وفيما يتعلق بالموافقة على انطلاق التقييمات المنسقة على مستوى البلاد، بما في ذلك التقييمات المتعددة القطاعات للمواقع وتقييمات الأمن الغذائي وسبل كسب العيش ومسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت).

منذ اندلاع النزاع، انكمش حجم الاقتصاد اليمني إلى أكثر من النصف، حيث يعيش أكثر من 80 بالمائة من السكان الآن تحت خط الفقر. يتجلى الانهيار بشكل واضح في فقدان الدخل وانخفاض قيمة الريال اليمني وفقدان الإيرادات الحكومية وارتفاع أسعار السلع الأساسية والقيود المفروضة على الواردات، بما في ذلك الوقود. في النصف الأول من هذا العام، انخفضت قيمة الريال بنحو 34 بالمائة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، ووصلت إلى أدنى مستوياتها القياسية لتبلغ نحو 1,000 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى في هذا الاقتصاد المعتمد على الواردات. في ظل بقاء فرص كسب العيش وتوليد الدخل دون تغيير، أثر ارتفاع تكلفة الحد الأدنى للسلة الغذائية بين يناير ويونيو بشكل كبير على القدرة الشرائية للمدنيين العاديين، الأمر الذي أجبر الناس على العمل أياماً أكثر لتلبية الحد الأدنى لتكلفة الغذاء هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة. على المستوى الوطني، ارتفع متوسط تكلفة الحد الأدنى للسلة الغذائية بنحو 23 بالمائة من يناير إلى يونيو 2021. انخفضت القدرة الشرائية للأسر الضعيفة مثل العمال الزراعيين بأجر (وهو مصدر مهم لكسب العيش لغالبية اليمنيين) مقارنة بعام 2020، مع اضطرار الأسر إلى العمل أياماً أكثر هذا العام لتلبية الحد الأدنى لتكلفة الغذاء. كانت المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية هي الأكثر تضرراً، على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية أيضاً في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطة الأمر الواقع، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار الوقود[2] .

تفاقمت أزمة الوقود الممتدة التي بدأت في منتصف عام 2020، والتي تُعد أكثر انتشاراً في الشمال، في النصف الأول من عام 2021 وتسببت في تفاقم الوضع الإنساني الصعب أصلاً في سابقة لم تشهدها البلاد منذ بداية النزاع، لم تدخل أي واردات تجارية من الوقود إلى ميناء الحديدة لمدة 52 يومًا في الربع الأول من العام، من 28 يناير إلى 21 مارس 2021. بالنظر إلى أن أكثر من نصف واردات اليمن التجارية من الوقود كانت تأتي عبر ميناء الحديدة في الأعوام الأخيرة، فقد كان لذلك أثر كبير على توافر الوقود وأسعاره، وارتفاع تكلفة النقل والمواد الغذائية والسلع الأخرى وتعريض الخدمات الطبية للمخاطر فضلاً عن إمدادات المياه النظيفة والكهرباء.

لا يزال انعدام الأمن الغذائي يمثل تحدياً رئيسياً ويكون أكثر شدة في المناطق التي تشهد احتدام النزاع أو المناطق المحيطة التي يكون وصول المساعدات الإنسانية إليها عرضة للتقييد بسبب الوضع الأمني. في حين شهد الوضع الإنساني تحسناً بعد أن بلغ انعدام الأمن الغذائي ذروته في عام 2018، إلا أن استمرار النزاع ونقص الوقود والأزمة الاقتصادية ونقص التمويل يعني أن ملايين الأرواح لا تزال في خطر. تشير توقعات تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إلى أن 16.2 مليون شخص في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة وما يليها في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) هذا العام، ويُعزى ذلك أساساً إلى النزاع والصدمات البيئية وضعف النظم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية. حتى في ظل المستويات الحالية للمساعدات الإنسانية، تعاني 12 محافظة من محافظات اليمن البالغ عددها 22 محافظة من فجوات كبيرة في استهلاك الغذاء، حيث يعاني 40 بالمائة أو أكثر من السكان من عدم كفاية استهلاك الغذاء. من بين هذه المحافظات، تعاني خمس محافظات من فجوات كبيرة جداً في استهلاك الغذاء، حيث يعاني 20 بالمائة أو أكثر من سكانها من ضعف درجات استهلاك الغذاء[3] . تم تصنيف أربع محافظات – الضالع والجوف وعمران وريمة – بوصفها تمر في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بين يناير ويونيو 2021، الأمر الذي يشير إلى وجود مخاطر عالية ومعاناة طويلة الأمد. في اثنتين من هذه المحافظات يوجد أشخاص في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، أي الكارثة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الوصول إلى 10.3 ملايين شخص من خلال المساعدات الإنسانية، في قطاع واحد على الأقل.

1. بيانات فريق العمل القطري التابع للأمم المتحدة المعني بالرصد والإبلاغ في الفترة يناير – يونيو 2021.
2. التقرير الفصلي لمنظمة الأغذية والزراعة عن الأمن الغذائي الذي يغطي الفترة أبريل – يونيو 2021.
3. التقرير الفصلي لمنظمة الأغذية والزراعة عن الأمن الغذائي الذي يغطي الفترة أبريل – يونيو 2021.

التقدم المحرز مقابل الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي 1

الوقاية من تفشي الأمراض وخفض معدلات الإعتلالات والوفيات

في إطار الهدف الاستراتيجي 1، وصل الشركاء العاملين في المجال الإنساني إلى 7.2 ملايين شخص من الهدف السنوي البالغ 11 مليون شخص.

تلقى 3.18 ملايين شخص (1.14 مليون من النساء و 0.73 مليون من الفتيات) استشارات طبية، وهذا العدد يشكل 28 بالمائة من المستهدفين البالغ عددهم 11.6 مليون شخص. بالمثل، تلقى 136,000 شخص من النازحين داخلياً استشارات طبية، فيما تلقى 49,000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء رعاية صحية أولية و / أو ثانوية في حين حصل 26,000 شخص على مستلزمات النظافة. لتحقيق هذا الإنجاز، قدم 45 شريك من شركاء المجموعة القطاعية للصحة الدعم إلى 5,331 مرفق صحي، أي 289 مستشفى و 956 مركز صحي و 2,286 وحدة صحية. بالإضافة إلى ذلك، تلقى أكثر من 200,000 طفل دون سن 12 شهراً اللقاح الخماسي التكافؤ.

تمت تلبية احتياجات أكثر من 213,000 شخص من الأشخاص الضعفاء (20 بالمائة من العدد المستهدف) من المواد غير الغذائية، فيما حصل حوالي 67,000 شخص (19 بالمائة من العدد المستهدف) على الدعم المخصص لمواجهة فصل الشتاء. حصل أكثر من 47,000 شخص (12 بالمائة من العدد المستهدف) على الدعم في مجال المأوى الطارئ، في حين حصل 11,000 شخص (7 بالمائة من العدد المستهدف) على المساعدة من خلال المأوى الانتقالي. تم تقديم إعانات بدل الإيجار إلى 325,000 شخص (52 بالمائة من العدد المستهدف).

في 42 مديرية ذات أولوية قصوى فيما يتعلق بمكافحة الكوليرا، وصلت تغطية أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى أكثر من 75 بالمائة من المستهدفين، مما ساهم في الوقاية من تفشي الكوليرا. يعمل 342 فريق من فرق الاستجابة السريعة المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في 15 محافظة ووصلت إلى أكثر من 1.7 مليون شخص من خلال أنشطة تعزيز النظافة وتوزيع المواد غير الغذائية الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

الهدف الاستراتيجي 2

منع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل كسب العيش

قدم شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة مساعدات غذائية طارئة عاجلة منقذة للأرواح على أساس شهري إلى 12.5 مليون شخص[4] من الأشخاص الأكثر ضعفاً الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. أيضاً، استأنف شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة في فبراير التوزيعات الشهرية التي تشمل 350,000 شخص في 11 مديرية تواجه ظروف الكارثة حسب المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي استجابة لاحتياجاتهم الماسة.

أدى التوسع التدريجي في المساعدات والدعم الشهري إلى تيسير الوصول إلى الغذاء، مما مكّن هذه الأسر من تلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء شهرياً، وساهم في تحسين حالة استهلاك الغذاء والتنوع الغذائي وتوظيف استراتيجيات التكيف الإيجابية المتعلقة بالغذاء.

تم تقديم أشكال مختلفة من دعم سبل كسب العيش إلى 2.4 مليون مستفيد إجمالاً، مما ساهم في تحسين الإنتاج الزراعي وزيادة توافر الغذاء. أيضاً، دعمت برامج النقد مقابل العمل والمساعدات الغذائية مقابل الأصول إعادة تأهيل البنية التحتية والأصول المجتمعية الحيوية المتضررة، مما أدى إلى تحسين إنتاج الغذاء للأسر وزيادة دخل الأسر وخلق فرص عمل موسمية.

قدم شركاء المجموعة القطاعية للتغذية العلاج من سوء التغذية الحاد الوخيم إلى 142,534 طفلًا (45 بالمائة من العدد المستهدف). تم الوصول إلى حوالي 12,087 شخص (44 بالمائة من العدد المستهدف) في مراكز التغذية العلاجية. بالإضافة إلى ذلك، تم الوصول إلى 324,360 شخص (32 بالمائة من العدد المستهدف) من خلال برنامج التغذية التكميلية المستهدفة.

مساهمةً في منع المجاعة، استفاد 1,435,941 شخص من التغذية المدرسية، بما في ذلك 660,480 فتاة و 178 معلم (43 معلمة)، وبذلك تحقق الهدف الإجمالي للمجموعة القطاعية.

استفاد حوالي 7.3 ملايين شخص (66 بالمائة من إجمالي عدد الأشخاص المستهدفين) من خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في النصف الأول من عام 2021. فيما يتعلق بعدد الأشخاص المستهدفين في خطة الاستجابة الإنسانية على مستوى المديريات، فقد استفاد حوالي 2.45 مليون شخص من دعم المنظومة في 75 مديرية في 6 محافظات. إجمالاً، تم الوصول إلى 763,016 شخص من النازحين داخلياً من خلال أنشطة الاستجابة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، من بينهم 511,584 شخص من النازحين داخلياً تم الوصول إليهم من خلال المساعدة بإمدادات المياه و 286,499 شخص من النازحين داخلياً من خلال الوصول إلى مرافق الصرف الصحي. أيضاً، استفاد 532,996 شخص من النازحين داخلياً من أنشطة تعزيز النظافة. استفاد أكثر من 1.4 مليون شخص من المياه المنقولة بالشاحنات في 79 مديرية في 16 محافظة.

الهدف الاستراتيجي 3

حماية ومساعدة المدنيين

تم الوصول إلى حوالي 1.15 مليون شخص من خلال أنشطة الحماية، وتم تقديم المساعدة إلى حوالي 73,000 أسرة من خلال التدخلات النقدية، في حين تلقى أكثر من 187,131 طفلًا (83,919 من الفتيان و 75,005 من الفتيات) و 28,207 من مقدمي الرعاية (18,767 من النساء و 9,440 من الرجال) الدعم النفسي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تلقى حوالي 16,000 شخص المساعدة القانونية من خلال الاستشارات الفردية والتمثيل في المؤسسات الإدارية أو القضائية. علاوة على ذلك، تم تقييم حالة 400,000 شخص من خلال رصد الحماية وإتاحة توفير المعلومات والإحالات عند الاقتضاء، بالإضافة إلى توليد المعلومات التي يتم الاسترشاد بها في توجيه الاستجابة.

تم تطهير أو مسح حوالي 1.5 مليون متر مربع من الأراضي من خلال مجالات المسؤولية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام مما أدى إلى خفض المخاطر والتأثير بشكل إيجابي على حياة حوالي 750,000 شخص واستفاد منها بشكل مباشر 366,613 شخص (124,443 من الفتيات، 37,156 من النساء، 145,337 من الأولاد، 59,317 من الرجال) من خلال جلسات التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة.

4. يمثل هذا الرقم الحد الأقصى لعدد المستفيدين الذين يتلقون المساعدة شهرياً من قبل شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة (غير أن هذا الرقم يتغير شهرياً). نظراً لبيئة العمل الصعبة وخفض التمويل، اضطر شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة إلى التوقف عن تقديم المساعدة كل شهر، وبدلاً من ذلك فإنهم يقدمونها كل شهرين إلى حوالي 9 ملايين شخص في المناطق الشمالية من اليمن.

التمويل الإنساني

حتى 30 يونيو 2021

من احتياجات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2021 البالغة 3.85 مليار دولار أمريكي، تم استلام 1.74 مليار دولار (45.1 بالمائة) حتى نهاية يونيو. يظهر التمويل تفاوتاً كبيراً عبر المجموعات القطاعية. تم تمويل خمس مجموعات قطاعية بأقل من (10 بالمائة) من احتياجاتها، وهي الصحة (9 بالمائة) والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (6 بالمائة) وآلية الاستجابة السريعة (5 بالمائة) والاستجابة المتعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين (2 بالمائة) وتنسيق وإدارة المخيمات (1 بالمائة). كما ظلت المجموعات القطاعية الرئيسية الأخرى مثل المأوى والمواد غير الغذائية (10 بالمائة) والحماية (12 بالمائة) والتغذية (17 بالمائة) تعاني من نقص شديد في التمويل.

3.85 مليار دولار أمريكي
احتياجات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن

1.74 مليار دولار أمريكي
إجمالي التمويل المستلم لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن

2.21 مليار دولار أمريكي
التمويل الذي لم يتم تلبيته لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن

مستوى التمويل مقابل احتياجات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن

استجابة القطاع	إجمالي التغطية (%)	الاحتياجات (مليون دولار أمريكي)	الممول (مليون دولار أمريكي)	لم يتم تلبيته (مليون دولار أمريكي)
الأمن الغذائي والزراعة	%48	1,708	821.6	886.4
التغذية	%17	442.9	77.1	365.8
الصحة	%9	438.8	38.8	400
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	%6	330.7	18.3	312.4
التعليم	%29	257.8	74.4	183.4
الحماية	%12	218	25	193
المأوى والمواد غير الغذائية	%10	207.6	21.1	186.5
تنسيق وإدارة المخيمات	%1	61.3	0.7	60.6
اللاجئين والمهاجرين	%2	58.7	1.2	57.6
الخدمات اللوجستية	%61	51.2	31	20.2
آلية الاستجابة السريعة	%5	37.6	1.7	35.9
التنسيق	%23	37.5	8.6	28.9
الاتصالات في حالات الطوارئ	%100+	3.3	3.5	غير متوفر

الباب الثاني
استجابة القطاعات

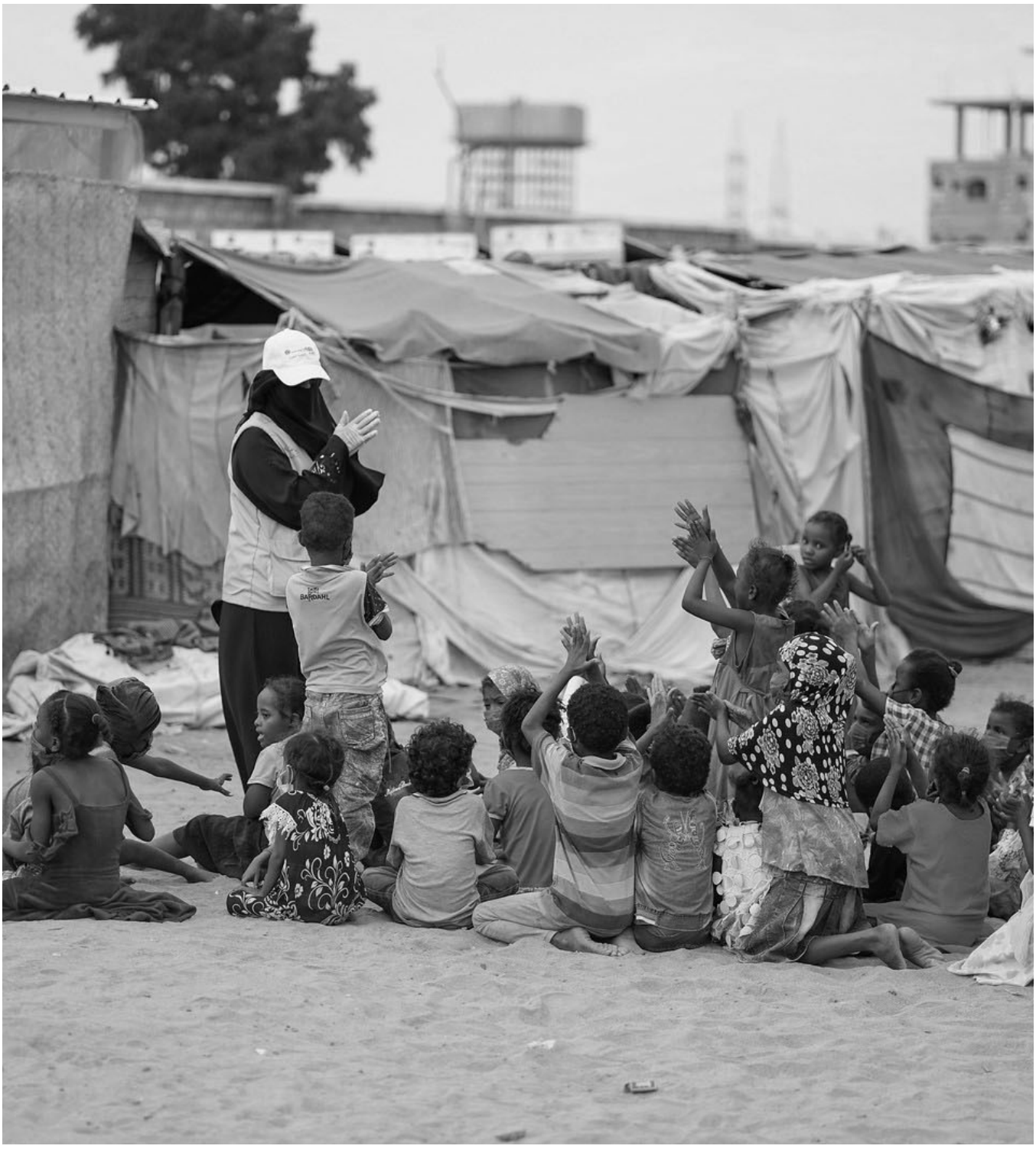

أسر وأطفال نازحين داخلياً في مخيم الشعب في مدينة عدن.
الصورة: أيمن فؤاد / الشبكة اليمنية للانتاج لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. نوفمبر

لمحة عامة عن الاستجابة القطاعية

المجموعة القطاعية	الأشخاص المحتاجين استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2021م	الهدف استعراض الاستجابة الإنسانية لعام 2021	الوصول من يناير حتى يونيو 2020	الوصول مقابل الهدف
الأمن الغذائي والزراعة	16.2 مليون	15.96 مليون	14.91 مليون	%93*
التغذية	7.56 مليون	6.36 مليون	2.37 مليون	%37
الصحة	20.07 مليون	11.56 مليون	3.18 مليون	%28
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	15.36 مليون	11.09 مليون	7.30 مليون	%66
التعليم	5.55 مليون	5.55 مليون	2.30 مليون	%41
الحماية	15.77 مليون	8.78 مليون	1.15 مليون	%13
المأوى والمواد غير الغذائية	7.34 مليون	3.83 مليون	0.67 مليون	%17
تنسيق وإدارة المخيمات	1.19 مليون	0.85 مليون	0.55 مليون	%65
اللاجئين والمهاجرين	0.28 مليون	0.28 مليون	0.16 مليون	%57
آلية الاستجابة السريعة	0.67 مليون	0.67 مليون	0.14 مليون	%21

* يتم احتساب الوصول الإجمالي للمجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة باستخدام الحد الأقصى الشهري لعدد لأشخاص الذين تم تقديم المساعدات لهم من خلال المساعدة الغذائية الطارئة + مجموع جميع المستفيدين الذين تلقوا الدعم في مجال سبل كسب العيش (بدون حساب مزدوج). منذ أبريل 2020، وفي بيئة تشغيلية مليئة بالتحديات وتواجه توقعات تمويل منخفضة، اضطر شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة إلى التوقف عن تقديم المساعدات كل شهر، وبدلاً من ذلك أصبحوا يقدمونها كل شهرين، في المناطق الشمالية من اليمن. أدى ذلك إلى حدوث مشاكل في استهلاك الغذاء وفجوات في الاستجابة لما يقدر بنحو 8 ملايين شخص من الفئات الأكثر ضعفاً، وهو ما لم يتم تسجيله في الوصول الإجمالي للمجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة.

2.1 الأمن الغذائي والزراعة

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
16.2 مليون	16 مليون	14.9 مليون[5]	1.7 مليار	821.6 مليون

الإنجازات

تشير التقديرات إلى أن حوالي 16.2 مليون شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي خلال الفترة يناير – يونيو 2021 في اليمن. من بين هؤلاء، فإن 5 ملايين شخص في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) وتشير التقديرات إلى أن 47,000 شخص يواجهون مستويات كارثية للأمن الغذائي (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). أكثر من نصف سكان اليمن كانوا بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في مجال الغذاء وسبل كسب العيش. استجابة لهذه الاحتياجات الملحة، عمل شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة على تعزيز توفير الغذاء والوصول إليه للأسر الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء اليمن من خلال تقديم المساعدات الغذائية الطارئة المنقذة للأرواح وتقديم الدعم الطارئ في مجال سبل كسب العيش إلى 14.9 مليون شخص من اليمنيين الضعفاء.

قدم شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة مساعدات غذائية طارئة عاجلة منقذة للأرواح على أساس شهري إلى 12.5 مليون شخص من الأشخاص الأكثر ضعفاً الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. أيضاً، استأنف شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة في فبراير التوزيعات الشهرية التي تشمل 350,000 شخص في 11 مديرية تواجه ظروف الكارثة حسب المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي استجابة لاحتياجاتهم الماسة. تقديم المساعدات الغذائية الطارئة الحيوية للأسر الأكثر عرضة للخطر في المناطق التي سجلت أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي عبر الطرق العينية والنقدية والقسائم أتاح الدعم السريع كشريان حياة للأسر التي تواجه ظروف الكارثة حسب المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وتدهور مستويات الجوع، وللنازحين بسبب النزاع أو السيول. أدى التوسع التدريجي في المساعدات والدعم الشهري إلى تحسين الوصول إلى الغذاء، مما مكّن هذه الأسر من تلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء شهرياً. ساهم ذلك في تحسين حالة استهلاك الغذاء والتنوع الغذائي والحد من استراتيجيات التكيف السلبية ذات الصلة بالغذاء.

تم تقديم أشكال مختلفة من الدعم في مجال سبل كسب العيش إلى 2.4 مليون شخص من المستفيدين، وتم تقديم مجموعات مستلزمات الطوارئ في مجالات الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك إلى 445,000 شخص. ساعدت المدخلات المقدمة في الوقت المناسب معظم الأسر الضعيفة على الاستعداد قبل مواسم الإنتاج، وقد ساهم ذلك في تحسين الإنتاج الزراعي وزيادة توافر الغذاء. استفاد حوالي 1.9 مليون شخص من برامج النقد مقابل العمل والمساعدات الغذائية مقابل الأصول إلى جانب دعم إعادة تأهيل البنية التحتية والأصول المجتمعية المتضررة. أدى ذلك أيضاً إلى تحسين إنتاج الغذاء للأسر وزيادة دخل الأسر وخلق فرص عمل موسمية. حصل حوالي 92,000 شخص على الدعم في مجال استعادة سبل العيش لتعزيز القدرة على التكيف على المدى الطويل.

الفجوات

استمرار الهشاشة التي تفاقمت بسبب استمرار العوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي تسبب في جعل اليمن عرضة بشدة لتفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك الأشخاص الذين يواجهون مستويات كارثية حسب المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. تصاعد النزاع والتدهور الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الأساسية والآثار الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد كلها عوامل تسببت في تفاقم حالة الأمن الغذائي في النصف الأول من عام 2021. استجابةً للاحتياجات المتفاقمة، يستهدف شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة 12.7 مليون شخص من خلال المساعدات الغذائية الطارئة كل شهر و 3.3 ملايين مستفيد من خلال أشكال الدعم المختلفة في مجال سبل كسب العيش.

قدرة شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة على الحفاظ على استمرارية الاستجابة بالحجم المطلوب حتى نهاية العام ليست مضمونة بسبب القيود على الموارد. هناك حاجة إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به ومرن، وإلا فإن المكاسب التي تحققت في مجال الأمن الغذائي خلال العام ستتلاشى في ضوء الاحتياجات المتصاعدة في واحدة من أكثر البيئات التشغيلية تعقيداً وصعوبة.

تسببت الأعمال القتالية، بالإضافة إلى السيول، في استمرار نزوح المزيد من الأشخاص وتدهور حالة الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما النازحين داخلياً. أدى نقص الموارد والافتقار إلى التمويل المخصص لمساعدة النازحين حديثاً والأسر المتضررة من السيول إلى حدوث فجوات في الاستجابة في بعض المواقع. وتعتبر قدرة شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة على الحفاظ على استمرارية الاستجابة بالحجم المطلوب حتى نهاية العام ليست مضمونة بسبب القيود على الموارد. هناك حاجة إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به ومرن، وإلا فإن المكاسب التي تحققت في مجال الأمن الغذائي خلال العام ستتلاشى في ضوء الاحتياجات المتصاعدة في واحدة من أكثر البيئات التشغيلية تعقيداً وصعوبة.

يعتمد حوالي 50 بالمائة من جميع اليمنيين اعتماداً كاملاً على المساعدات الغذائية الإنسانية. بحلول نهاية النصف الأول من العام، كان 12.5 مليون شخص يحصلون على مساعدات غذائية إنسانية شهرياً. كان ذلك ناتجاً عن وضع أجير فيه نقص التمويل والبيئة التشغيلية الصعبة شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة على تقديم المساعدات الغذائية كل شهرين بدلاً من كل شهر في المحافظات الشمالية. أدى ذلك، إلى جانب العوامل السياقية الأخرى، إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وحدوث فجوات في استهلاك الغذاء وتفاقم أوجه الضعف لدى حوالي 8 ملايين مستفيد في المحافظات الشمالية.

عانت الأنشطة المتعلقة بسبل كسب العيش من نقص شديد في التمويل في عام 2021 مما أدى إلى حدوث فجوات كبيرة في الاستجابة في معظم المديريات ذات الأولوية التي تمر في المرحلة الثالثة وما يليها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. هناك حاجة إلى زيادة التمويل للأنشطة المتعلقة بسبل كسب العيش لتحقيق الاستقرار في الإنتاج المحلي للغذاء وتحسين توافر الغذاء والوصول إليه وتحسين اعتماد اليمنيين على الذات وقدرتهم على التكيف.

5. يمثل هذا الرقم الحد الأقصى لعدد المستفيدين الذين يتلقون المساعدة شهرياً من قبل شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة (غير أن هذا الرقم يتغير شهرياً). نظراً لبيئة العمل الصعبة وخفض التمويل، اضطر شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة إلى التوقف عن تقديم المساعدة كل شهر، وبدلاً من ذلك فإنهم يقدمونها كل شهرين إلى حوالي 9 ملايين شخص في المناطق الشمالية من اليمن.

مستفيدون تسلموا سلال غذائية في خرز في لحج، 2 أبريل 2020.
محمود فاضل / الشبكة اليمنية للانتاج لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

التحديات

عانى شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة من انخفاض توقعات التمويل في ظل تحديات تشغيلية أدت إلى استنفاد الموارد المتاحة وتقديم مساعدات أقل من أجل تجنب الانقطاع الكامل للمساعدات. أيضاً، قام شركاء المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة بتقليص الأنشطة المتعلقة بسبل كسب العيش إلى حد كبير بسبب انخفاض توقعات التمويل والتحديات الماثلة في البيئة التشغيلية والاستهداف المركّز.

أدى تصاعد الأعمال القتالية في المواقع الساخنة إلى نشوء تحديات أمنية وتشغيلية كبيرة لشركاء المجموعة القطاعية مما تسبب في حدوث تأخيرات في تقديم المساعدات في بعض المناطق. أيضاً، أدى ذلك إلى الحد من تنفيذ الأنشطة المتعلقة بسبل كسب العيش حيث لم يتمكن الناس من الوصول إلى أراضيهم الزراعية بسبب المخاطر المحتملة للألغام الأرضية في بعض المواقع. توقفت السلطات في المحافظات الشمالية عن توفير المدخلات الزراعية (البذور والدواجن وما إلى ذلك) مما زاد من تعريض سبل كسب العيش غير المستقرة للأسر الضعيفة للخطر.

تتسبب العوائق البيروقراطية والإدارية المرهقة من قبل السلطات في عرقلة تقديم المساعدات من قبل شركاء المجموعة القطاعية وتؤدي إلى تأخيرات في الأنشطة الحيوية للمجموعة القطاعية في بعض المواقع. أدى ارتفاع الأسعار والنقص المستمر في الوقود في المحافظات الشمالية إلى زيادات في أسعار السلع الغذائية الأساسية وسلع كسب العيش وحدوث تأخيرات في تقديم المساعدات وزيادة تكاليف نقلها للمستفيدين في بعض المديريات. أدى الانخفاض غير المسبوق في قيمة الريال اليمني، خاصة في المحافظات الجنوبية، إلى مشاكل في السيولة وتحديات تشغيلية أثرت على برامج المساعدات النقدية والقسائم. أدى ذلك أيضاً إلى خفض عدد المستفيدين من قبل بعض الشركاء بسبب زيادة تكاليف الغذاء والأنشطة المتعلقة بسبل كسب العيش.

أشخاص تم الوصول إليهم بحسب المديرية

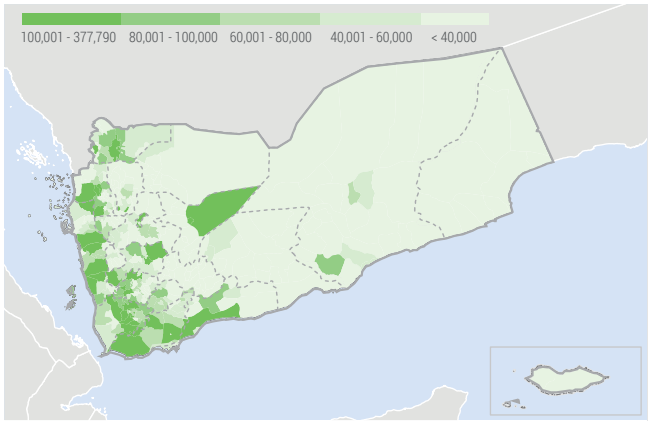

2.2 التغذية

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
7.6 ملايين	6.3 ملايين	2.37 مليون	442.79 مليون	77.1 مليون

الإنجازات

- تم الوصول إلى حوالي 142,534 (89 بالمائة) من حالات الإصابة بسوء التغذية الحاد الوخيم المستهدفة للفترة يناير – يونيو (160,067) بمعدل إبلاغ بنسبة 97 بالمائة، وهو ما يمثل 45 بالمائة من الهدف السنوي البالغ 320,134 شخص. تُعزى زيادة القبول مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020 إلى انخفاض القبول في عام 2020 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد وإنشاء 213 موقع إضافي لبرنامج التغذية العلاجية للمرضى في العيادات الخارجية، وتوسيع نطاق الفرق المتنقلة وإعادة تفعيلها وتوسيع نطاق فحص محيط منتصف أعلى الذراع في عام 2021 .
- تم الوصول إلى ما مجموعه 12,087 شخص (87 بالمائة من هدف الفترة يناير – يونيو) بمعدل إبلاغ بنسبة 87 بالمائة في مراكز التغذية العلاجية، وهو ما يمثل 44 بالمائة من الهدف السنوي 27,681 شخص.
- تم الوصول إلى ما مجموعه 324,360 (65 بالمائة) من هدف الفترة يناير – يونيو (499,194) بمعدل إبلاغ بنسبة 81 بالمائة من خلال برنامج التغذية التكميلية المستهدفة، وهو ما يمثل حوالي 32 بالمائة من الهدف السنوي البالغ 998,388 شخص.
- في عام 2021، بلغت التغطية الجغرافية للمرافق الصحية التي تقدم خدمات برنامج التغذية العلاجية للمرضى الخارجيين 90 بالمائة من 4,951 مرفق من المرافق الصحية العاملة في 332 مديرية و 75 بالمائة لبرنامج التغذية التكميلية المستهدفة في 323 مديرية. تم تنفيذ برنامج التغذية التكميلية الشاملة في 141 مديرية من أصل 165 مديرية في النصف الأول من عام 2021.
- الإمدادات الأساسية التي تم تتبعها على مستوى مواقع التغذية التي تديرها منظمات غير حكومية: 97 – 99 بالمائة من خلال الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال وبرنامج التغذية التكميلية المستهدفة بلغت 63 بالمائة في مايو وفقاً للتقارير المقدمة من الشركاء.
- من غير المتوقع حدوث نقص في الإمدادات بين يوليو وسبتمبر 2021.
- تم إجراء التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لسوء التغذية الحاد لأول مرة في اليمن بمشاركة شركاء المجموعة القطاعية للتغذية.
- تم إعداد استعراض الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 بالتعاون مع شركاء المجموعة القطاعية للتغذية.
- سيتم تنفيذ مسوحات سمارت في 22 محافظة (39 فئة) في الشمال والجنوب. تم الانتهاء من التدريب على المسح بمشاركة 60 شخص من المدراء في الشمال والجنوب. تم إجراء مسح سمارت في محافظة أبين، ومن المقرر إجراء مسح سمارت في الضالع وتعز والحديدة في سبتمبر.
- تم تطوير إطار لرصد المخاطر لحالة التغذية وعوامل الخطر والموافقة عليه من قبل الشركاء. تم استعراض خطة العمل والتوصيات في 9 سبتمبر.
- تعمل المجموعة القطاعية أيضاً على وضع خطة عمل لتحسين نظام معلومات التغذية في اليمن استناداً إلى الاستعراض الذي تم إجراءه في 2020/2021.

الفجوات

- هناك حاجة إلى توسيع نطاق علاج سوء التغذية الحاد لتحقيق أهداف عام 2021.
- تم الوصول إلى 33.5 بالمائة من الأشخاص المستهدفين خلال النصف الأول من عام 2021.
- لا تزال المجموعة القطاعية للتغذية تعاني من نقص حاد في التمويل (81.5 بالمائة نقص التمويل).

أشخاص تم الوصول إليهم بحسب المديرية

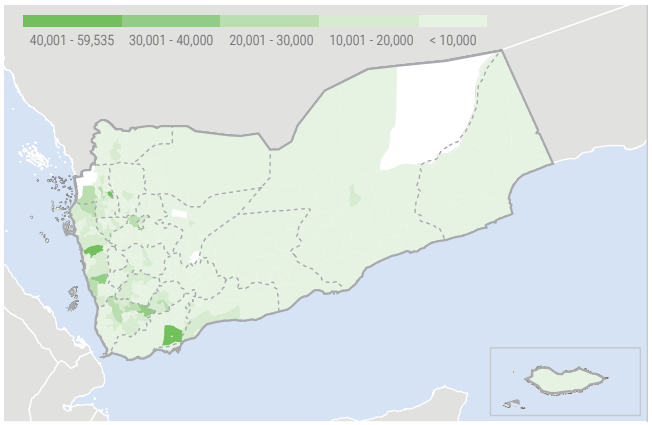

التحديات

- التدخل في مراقبة برامج التغذية مثل تعليق التقارير الشهرية من قبل وزارة الصحة العامة والسكان في عام 2020.
- القيود والبيروقراطية من قبل السلطات في الشمال في الموافقة على مسوحات سمارت.
- تأخر الموافقة على مشاريع الشركاء من قبل السلطات.
- الفجوات في التغطية في بعض المديريات بسبب انعدام الأمن ومحدودية التمويل.
- تأخر تجديد الإمدادات في بعض مواقع التغذية بسبب تأخر التخليص والقيود المفروضة على الحركة، وما إلى ذلك.
- التوجيهات والطلبات التي لا تتقيد بالمبادئ الإنسانية.
- عدم دفع رواتب / حوافز لموظفي التغذية. على سبيل المثال، لا يتم تقديم حوافز للعاملين في مجال تغذية الرضع وصغار الأطفال.

2.3 الصحة

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
20.1 مليون	11.6 مليون	3.18 ملايين	439 مليون	38.8 مليون

الإنجازات

خلال الفترة يناير – يونيو 2021، قدمت المجموعة القطاعية للصحة 7.2 ملايين استشارة إلى 3.18 ملايين مستفيد (0.56 مليون من الرجال، 1.14 مليون من النساء، 0.75 مليون من الفتيان، 0.73 مليون من الفتيات)، وهو ما يمثل 28 بالمائة من الهدف الإجمالي الذي تم تقديره لعام 2021 والبالغ 11.6 مليون نسمة. بلغ إجمالي الاستشارات المقدمة إلى النازحين داخلياً خلال نفس الفترة 340,864 استشارة (136,000 مستفيد من النازحين داخلياً). أيضاً، قدم شركاء المجموعة القطاعية للصحة الدعم للاستجابة للأمراض غير المعدية الذي شمل 61,700 شخص من المرضى المصابين بارتفاع ضغط الدم و 46,405 شخص من المرضى المصابين بالسكري و9,597 شخص من المصابين بأمراض القلب و1,548 شخص من المرضى الذين يتلقون غسيل الكلى و9,471 من المرضى الصحة النفسية. تلقى أكثر من 200,000 طفل من الأطفال دون سن عام واحد اللقاح الخماسي التكافؤ خلال نفس الفترة. تتضمن جهود الصحة الإنجابية تقديم الدعم لإجراء 753,629 زيارة ما قبل الولادة و 297,454 ولادة بمساعدة القابلات الماهرات و 53,541 عملية ولادة قيصرية.

بلغ عدد المرافق الصحية التي تم تقديم الدعم لها من خلال 45 شريك من الشركاء الفاعلين للمجموعة القطاعية للصحة خلال هذه الفترة 5,331 مرفق صحي (289 مستشفى و 956 مركز صحي و 2,286 وحدة صحية).

الفجوات

بعد أكثر من ست سنوات من النزاع، تدهور نظام الرعاية الصحية الضعيف أصلاً في اليمن بشكل أكبر في عام 2021 بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد والأزمة الاقتصادية ونقص التمويل، إلى جانب العديد من الفجوات التي تتم إثارتها باستمرار مثل:

- إعادة تأهيل وصيانة المرافق الصحية.
- القصور في تقديم الدعم للرعاية المتقدمة (رعاية أمراض القلب والرعاية الجراحية المتقدمة ورعاية المصابين بالصدمات وأجهزة التشخيص (الأشعة المقطعية، التصوير بالرنين المغناطيسي).
- إغلاق مراكز علاج الإسهال/نقاط معالجة الجفاف عن طريق الفم بسبب نقص التمويل الخاص بمكافحة الكوليرا.
- نقص الوقود للمحافظة على استمرار عمل المرافق الصحية.
- دعم العيادات المتنقلة المخصصة للنازحين داخلياً والمناطق النائية.

التحديات

في عام 2021، واجهت المجموعة القطاعية للصحة والشركاء العديد من التحديات المتعلقة بالتمويل والتنسيق وتنفيذ الاستجابة الصحية:

- نقص التمويل: حتى يونيو 2021، تلقت المجموعة القطاعية للصحة 9 بالمائة فقط من احتياجات خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 (439 مليون دولار أمريكي).
- المجاعة تلوح في الأفق ومعدلات سوء التغذية في ارتفاع قياسي، وهو أمر له آثار على صحة الأطفال وحالة المناعة لديهم.
- في ظل احتدام النزاع، تتفاقم أوجه الضعف، في حين أن ثلثي المديريات (273 مديرية من إجمالي عدد المديريات في البلاد البالغ 333 مديرية) التي تمر في المراحل الثالثة والرابعة والخامسة تعاني من احتياجات صحية شديدة بسبب الافتقار إلى القدرة الكافية للوصول إلى الخدمات الصحية. تتوزع هذه المديريات المتأثرة على جميع المحافظات البالغ عددها 22 محافظة.
- تأخر الموافقة على الاتفاقيات الفرعية الخاصة بالمشاريع الصحية.

أشخاص تم الوصول إليهم بحسب المديرية

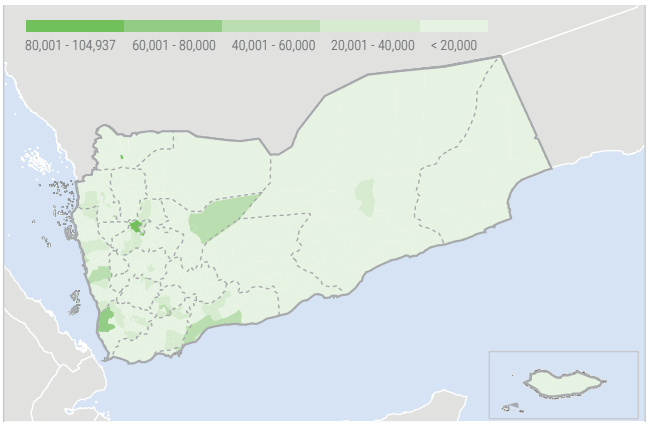

- انقسام نظام الرعاية الصحية العامة بين وزارتين للصحة في صنعاء وعدن، مع اختلاف وجهات النظر والتوقعات وفي ظل التزامات محدودة.
- لا تزال مشاركة البيانات حول حالة جائحة فيروس كورونا المستجد في الشمال تمثل تحدياً.
- القيود المفروضة على التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد للفئات ذات الأولوية في الشمال.
- تحديات الوصول التي يواجهها الشركاء بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل مع تصاعد النزاع في مأرب وتعز وحجة والبيضاء بالإضافة إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية في عدن وأبين.
- أدى تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد إلى تفاقم الاحتياجات الحالية وإرهاق الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية؛ وأثر التمويل وسلسلة الإمدادات والقيود.
- التدهور الاقتصادي: انكمش حجم الاقتصاد اليمني إلى أكثر من النصف منذ اندلاع النزاع.
- تحدث عمليات النزوح الجديدة عندما تكون قدرة الشركاء في مجال الصحة على تقديم الدعم محدودة.
- أزمة الوقود: ستواجه المئات من المرافق الصحية التي كانت تحظى بالدعم في السابق نقصاً في الوقود حيث تعاني منظمة الصحة العالمية / اليونيسيف من نقص في التمويل. سيؤثر ذلك أيضاً على دعم محطات المياه، وبالتالي سيؤدي إلى الحد من الوصول إلى المياه النظيفة وزيادة مخاطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه.
- انخفاض معدلات الاستفادة من الخدمات الصحية في عام 2021 مقارنة بعام 2020 بسبب التمويل والآثار الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد.
- الآثار الناجمة عن تغير المناخ حيث اجتاحت السيول العديد من المديريات، وأدت بالتالي إلى تفاقم أوجه الضعف في هذه المديريات واستنزاف الدعم الصحي في ظل محدودية قدرات الشركاء ونقص التمويل.

2.4 المياه والصرف الصحي والنظافة

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
15.4 مليون	11 مليون	7.3 ملايين	331 مليون	18.3 مليون

الإنجازات

استفاد من أنشطة الاستجابة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 7.3 ملايين شخص (66 بالمائة من إجمالي عدد الأشخاص المستهدفين) في النصف الأول من عام 2021. ركزت مشاريع المياه والصرف الصحي والنظافة على الحلول والأنشطة المستدامة، بما في ذلك إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة، في حين أن دعم النظم الأخرى، مثل دعم الوقود المخصص لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، قد ساهم بشكل كبير في تغطية الاستجابة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. فيما يتعلق بعدد الأشخاص المستهدفين حسب خطة الاستجابة الإنسانية على مستوى المديريات، استفاد حوالي 2.45 مليون شخص من دعم النظم في 75 مديرية في 6 محافظات.

إجمالاً، تم الوصول إلى 763,016 شخص من النازحين داخلياً من خلال أنشطة الاستجابة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة، من بينهم 511,584 شخص من النازحين داخلياً الذين تم الوصول إليهم من خلال المساعدات المتعلقة بإمدادات المياه، وإتاحة وصول 286,499 شخص من النازحين داخلياً إلى مرافق الصرف الصحي. أيضاً، استفاد 532,996 شخص من النازحين داخلياً من أنشطة تعزيز النظافة الشخصية.

في 42 مديرية ذات أولوية قصوى فيما يتعلق بمكافحة الكوليرا، وصلت تغطية أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى أكثر من 75 بالمائة من المستهدفين، مما ساهم في الوقاية من تفشي الكوليرا. يعمل 342 فريق من فرق الاستجابة السريعة المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في 15 محافظة ووصلت إلى أكثر من 1.7 مليون شخص من خلال أنشطة تعزيز النظافة وتوزيع المواد غير الغذائية الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة.

تم تقديم الدعم في مجال المياه المنقولة بالشاحنات من قبل 22 شريك في 79 مديرية في 16 محافظة، واستفاد منه أكثر من 1.4 مليون شخص من ذوي الاحتياجات الملحة. من إجمالي عدد المستفيدين، فإن مليون شخص هم من النازحين داخلياً إما في المواقع أو خارج المواقع، في حين أن البقية هم من المجتمعات المضيفة.

وصلت الاستجابة السريعة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة للسكان المتضررين من السيول في 8 محافظات إلى أكثر من 800 أسرة من خلال توزيع مستلزمات النظافة وأنشطة إزالة الرواسب الطينية وشفط المياه في أبريل ومايو. تم توسيع التغطية التشغيلية لفريق الاستجابة السريعة لتشمل سوء التغذية واستجابة النازحين داخلياً لتلبية الاحتياجات الملحة في إطار الاستجابة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة.

الفجوات

لا تزال حوالي 190 مديرية من أصل 328 مديرية مستهدفة حسب خطة الاستجابة الإنسانية تتلقى تغطية منخفضة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بنسبة تبلغ أقل من 25 بالمائة. لوحظ وجود فجوات كبيرة في الاستجابة في أنشطة الصرف الصحي والنظافة الطارئة. أبلغ الشركاء في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة المجموعة القطاعية أن أنشطة الصرف الصحي والنظافة قد أُهملت من قبل الحكومة بسبب ارتفاع الطلب على المياه الصالحة للشرب.

احتياجات نقل المياه بالشاحنات شائعة بسبب محدودية مصادر المياه وخدمات إمدادات المياه. تم الإبلاغ أيضاً عن أن ملكية مصادر المياه تُعد سبباً للفجوة في إمدادات المياه حيث يحجم الملاك عن مشاركة المياه مع النازحين داخلياً.

في 119 مديرية ذات أولوية قصوى فيما يتعلق بالوقاية من الكوليرا وعلاجها، تبلغ نسبة تغطية الاستجابة الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة أقل من 50 بالمائة، وهي نسبة ضعيفة للغاية بشكل رئيسي في المناطق التي تحتاج إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة المستدامة وأنشطة تعزيز النظافة القوية. مع ذلك، فإنه يُشار أيضاً إلى أنه بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد أُهملت أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة للوقاية من الكوليرا أو أُلغيت أولويتها من قبل السلطات.

يمثل النقص في خدمات ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة في المرافق الصحية والمدارس فجوة كبيرة وخطراً مستقبلياً في تقديم خدمات الرعاية الصحية وفي المدارس، لا سيما أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث يجب ضمان الوقاية من العدوى ومكافحتها في إطار خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

يعد التأهب للاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الحادة الناشئة، ولا سيما السيول المفاجئة، أحد التحديات التي تم رصدها أثناء تنسيق الاستجابة. هناك حاجة إلى نظام إنذار مبكر على مستوى البلاد يعتمد على التنبؤ بهطول الأمطار وتقييم بؤر السيول بالاعتماد على الهيدرولوجيا والأنماط السكنية.

أشخاص تم الوصول إليهم بحسب المديرية

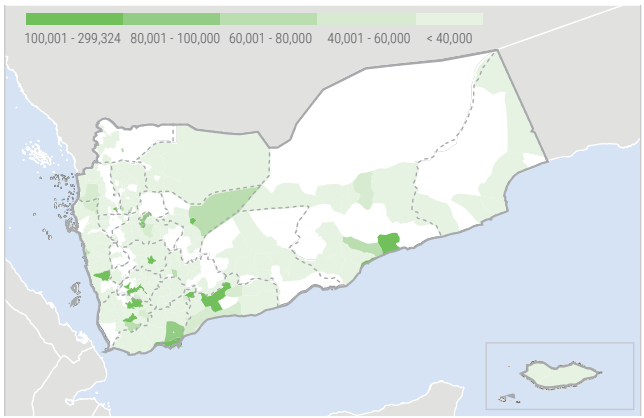

التحديات

وفقًا لخدمة التتبع المالي، يعتبر التمويل الخاص بأنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة منخفض جدًا عند 6 في المائة بحلول نهاية يونيو، على الرغم من أن احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة أصبحت أكثر تعمقًا وعلى نطاق واسع في أنحاء البلد. هناك حاجة إلى توسيع نطاق استجابة حلول المياه والصرف الصحي والنظافة بصورة مستدامة بما فيها تأهيل وتمديد شبكات إمدادات المياه لضمان الوصول إلى مياه الشرب الآمنة أوساط السكان المتضررين والمجتمعات المضيفة.

ووفقًا لبيانات تقارير المواقع التابعة لإدارة وتنسيق المخيمات، لا يتمكن 364,249 نازح في 460 موقع من الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، بينما لا يصل 341,758 نازح آخر إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الكافية (أقل من 70 في المائة من إجمالي السكان في مواقع النازحين لا يمتلكون الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العاملة) جراء نقص التمويل لشركاء مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة. يضيف ذلك العبء على شركاء إدارة وتنسيق المخيمات في تقديم دعمهم لأنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة بما فيها الاستجابة السريعة للسيول. عمل شركاء إدارة وتنسيق المخيمات على تركيب 3,521 مرحاض وعملوا على تركيب 100 نقطة توزيع للمياه للنازحين في المواقع.

بسبب أثر الصراع المطول والانهيار الاقتصادي، هناك شحة في الوقود اللازم لتشغيل إمدادات المياه وشبكات المجاري. قدمت اليونيسف 15,414,600 لتر من الوقود إلى 34 من المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي في 15 محافظة وذلك لضمان تقديم المياه الآمنة إلى 3.6 ملايين شخص بصورة يومية. كما يؤثر تقلب أسعار الوقود على عمليات نقل المياه بالشاحنات بصورة متوقعة من قبل شركاء مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة.

إن شحة مصادر المياه في البلاد تجعل خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة المستدامة أكثر صعوبة، لا سيما أن مستوى المياه الجوفية ينضب كل عام بسبب الاستغلال المفرط فضلاً عن محدودية قدرة إعادة التغذية بالمياه. كما تم الإبلاغ عن مشاكل جودة المياه في العديد من المناطق، بما في ذلك المياه المالحة حول الجانب الساحلي والتي تتطلب تحلية المياه لجعلها صالحة للشرب.

2.5 التعليم

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
8.1 ملايين	5.5 ملايين	2.3 مليون	257.8 مليون	74.4 مليون

الإنجازات

بشكل عام، استفاد 2,302,721 شخص من الأطفال والمعلمين والعاملين في قطاع التعليم من تدخل واحد في مجال التعليم على الأقل خلال عام 2021، بما في ذلك 1,140,898 من الفتيات والنساء (41.5 بالمائة من هدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021). تتركز استجابة التعليم بشكل كبير على الوصول إلى الأطفال من ذوي الاحتياجات الماسة في إطار مقياس الشدة الخاص بالمجموعة القطاعية (3، 4، 5). في عام 2021، انصب تركيز المجموعة القطاعية للتعليم على المساهمة في الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 من خلال المساهمة في منع المجاعة في أوساط الطلاب اليمنيين الأكثر ضعفاً من خلال ضمان الوصول إلى خدمات التغذية والخدمات التغذوية ودعم زيادة قدرة مقدمي الرعاية على التكيف والوقاية من تفشي الأمراض المعدية في المدارس وبيئة التعلم من خلال زيادة التوعية بممارسات النظافة وتقديم الخدمات المتكافئة ووقاية الفتيات والفتيان الأكثر ضعفاً ممن هم في سن الالتحاق بالمدرسة من التعرض لمخاطر العنف من خلال ضمان الوصول إلى بيئة تعليمية آمنة وشاملة تعزز العافية والقدرة على التكيف.

مساهمةً في منع المجاعة، استفاد 1,435,941 شخص من التغذية المدرسية، بما في ذلك 660,480 فتاة و 178 معلم (43 معلمة)، وبذلك تحقق 129 بالمائة من الهدف الإجمالي للمجموعة القطاعية.

بسبب أن جائحة فيروس كورونا المستجد أعاقت الوصول المنتظم والآمن إلى المدارس، ساهمت المجموعة القطاعية للتعليم في الوقاية من الأمراض المعدية من خلال تزويد 351,816 شخص من الطلاب والمعلمين (بما في ذلك 207,189 من الفتيات و 9,745 من المعلمات) بمستلزمات النظافة ومواد التنظيف وعقد جلسات توعية بالنظافة استفاد منها 12,463 طفل (8,544 من الفتيات)، وقامت بتقديم معدات الوقاية الشخصية إلى 24,900 طالب (16,124 من الفتيات) وتدريب 145 شخص من معلمي المدارس والعاملين فيها (103 معلمة) في مجال بروتوكولات النظافة والمدارس الآمنة.

لضمان تشغيل أكبر عدد ممكن من المدارس، أتاح توسيع أو إعادة تأهيل المدارس الشاملة للجميع والمراعية للنوع الاجتماعي وصول 377,686 طفل (194,747 من الفتيات) بشكل أفضل. حصل 96,252 طالب (25,665 من الفتيات) على مواد تعليمية وتم تقديم الدعم النفسي الاجتماعي في المدارس إلى 12,227 طالب (6,078 من الفتيات).

يُعد توفر المعلمين دافعاً رئيسياً لاستبقاء الأطفال في المدارس. حصل 3,098 معلم (1,538 معلمة) على حوافز، وهو ما يمثل 2 بالمائة فقط من الهدف.

يعتبر المعلمون المدربون الحاصلين على تدريب كاف أمراً مهماً للغاية لتوفير تعليم جيد النوعية يدعم نتائج التعلم الإيجابية. تم تدريب 6,967 معلم (4,055 معلمة) في مجال التعليم الشامل، وهو ما يمثل 5 المائة من الهدف المخطط.

الفجوات

ظلت الفجوات في تقديم خدمات التعليم مستمرة وتتسع في جميع مجالات التدخل باستثناء التغذية المدرسية. عشرات الآلاف من المعلمين لا يستلمون رواتبهم، وعندما يستلمونها فإنهم يحصلون على قدر ضئيل منها وبصورة غير منتظمة. المعلمون هم الركيزة الأساسية للتعليم ورواتب المعلمين هي المفتاح لاستبقاء المعلمين والطلاب في المدارس.

أشخاص تم الوصول إليهم بحسب المديرية

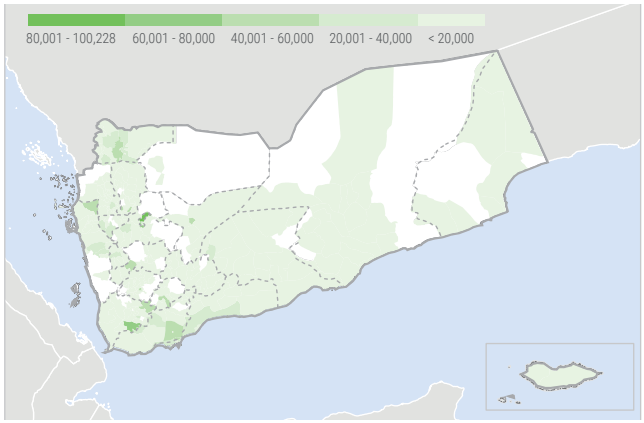

يؤدي الافتقار إلى الكتب المدرسية ومواد التعلم والمواد المدرسية إلى إعاقة جودة التعليم المقدم، في حين تتسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنزاع في حدوث حالات نزوح متعددة، ويتوقف مقدمو الرعاية عن إرسال أطفالهم إلى المدارس.

ثمة فجوة كبيرة في التعليم غير النظامي تعيق أكثر من مليوني طفل من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من الوصول إلى التعليم، وخاصة النازحين داخلياً الذين يضطرون في بعض الأحيان إلى النزوح لعدة مرات خلال العام الدراسي، بالإضافة إلى أولئك الملتحقين بالمدارس ولكنهم معرضون لخطر التسرب بسبب ظروف التعليم الصعبة.

التحديات

زيادة قدرات الشركاء في مجال التعليم في الوقت المناسب غالباً ما تواجهها مجموعتين مختلفتين من المتطلبات الإدارية من جانب وزارتي التربية والتعليم والتي بدورها يتم نقضها من قبل سلطة سياسية أعلى.

أدت القيود المفروضة على الوصول إلى الحد من قدرة شركاء المجموعة القطاعية على تقديم خدمات التعليم بشكل مستمر. أدت القيود المتزايدة المنبثقة عن اللوائح التي فرضتها السلطات إلى تقليص الاستجابة للاحتياجات التعليمية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس بشكل كبير، حتى في الحالات التي يتم فيها وضع خطط العمل الإنساني وتعزيز قدرات الشركاء.

يتفاقم الاكتظاظ في الفصول الدراسية بسبب تدفق الأطفال النازحين إلى المجتمعات المضيفة، في ظل محدودية الموارد المتاحة لترميم الفصول الدراسية المتضررة أو لتوسيع مساحات التعلم. أيضاً، أدى اتساع نطاق الفقر إلى تسرب الأطفال من المدارس للالتحاق بسوق العمل من أجل إعالة أسرهم.

تشكل التدخلات المعقدة والمستمرة التي تعيق التنفيذ، المصحوبة بتدني القدرات الائتمانية والفنية وخطط المساءلة المنهجية الضعيفة داخل هياكل سلطات التعليم، تحدياً كبيراً يتغلب عليه الشركاء بشجاعة في سبيل تحقيق النتائج.

2.6 الحماية

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
15.8 مليون	8.6 ملايين	1.15 مليون[6]	218 مليون	25 مليون

الإنجازات

وصلت المنظمات الشريكة ضمن المجموعة القطاعية للحماية ومجالات مسؤوليتها ذات الصلة بحماية الطفل وحماية المرأة والإجراءات المتعلقة بالألغام بشكل مباشر إلى 1.15 مليون شخص على الأقل من خلال خدمات وأنشطة الحماية الحيوية خلال الفترة يناير – يونيو 2021.

تم تقديم الخدمات من خلال شبكة من المراكز المجتمعية وفرق الحماية المتنقلة، بالإضافة إلى المساحات الصديقة للأطفال الثابتة والمتنقلة والمساحات الآمنة والمدارس. تم تقديم المساعدة للأشخاص الأكثر احتياجاً، بما في ذلك النساء والفتيات والفتيان والرجال الضعفاء من خلال الخدمات المتعددة القطاعات بهدف التخفيف من مخاطر الحماية والحد من أثر العنف وآليات التكيف الضارة وحالات الضعف الناجمة عن النزاع والنزوح. تهدف التدخلات أيضاً إلى بناء القدرة على التكيف للحد من حاجة السكان المتضررين إلى اللجوء إلى ممارسات غير آمنة وغير كريمة.

خلال الفترة يناير – يونيو، واصل شركاء المجموعة القطاعية للحماية الاستجابة لاحتياجات الحماية العاجلة للأشخاص المتضررين. تم تقديم المساعدة إلى حوالي 73,000 أسرة من خلال التدخلات النقدية، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض واسعة النطاق، ودعم القدرة على التكيف مع وضعهم والمساهمة في منع تبني آليات التكيف الضارة. بالإضافة إلى ذلك، تم أيضاً تقديم الدعم النقدي المصمم خصيصاً لتحقيق نتائج الحماية للأفراد والأسر المعرضين بشدة لانتهاكات الحماية أو المتضررين منها، ويتم تقديم هذه المساعدة على أساس فردي بعد إجراء تقييم مفصل للحالات.

تم تقديم المساعدة القانونية والاستشارات القانونية إلى حوالي 15,000 شخص، وتقديم الدعم للقضايا المتعلقة بالوثائق المدنية، وقضايا المساكن والأراضي والممتلكات، لا سيما عمليات الإخلاء وشؤون الأسرة. واصل شركاء المجموعة القطاعية للحماية دعم المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز دعم الأقران والقدرات المجتمعية والقدرة على التكيف والتعايش.

علاوة على ذلك، تم تقييم وضع 590,000 شخص من خلال رصد الحماية، مما وفر معلومات بالغة الأهمية للاسترشاد بها في تدخلات الحماية وفي نفس الوقت أيضاً أفضى إلى تحديد الحالات والإحالة إلى الخدمات المتخصصة والمساعدة. قدم شركاء المجموعة القطاعية للحماية ومجالات مسؤوليتها معلومات إلى أكثر من مليون شخص في المواقع المتضررة بشدة لزيادة التوعية بخدمات الحماية المتاحة والمساعدة المقدمة تحت مظلة المجموعات القطاعية الأخرى وتعزيز الوصول إليها (لم يتم تضمين هذين الرقمين في العدد الإجمالي للأشخاص الذين وصلت إليهم المجموعة القطاعية للحماية كما هو مذكور أعلاه). عملت المجموعة القطاعية للحماية أيضاً على بناء القدرات الفنية للشركاء من خلال الدورات التدريبية بمشاركة أكثر من 800 شخص من الموظفين والمنسقين المجتمعيين ومقدمي الخدمات والمتطوعين في مجالات مبادئ وأطر الحماية والمساعدة القانونية وحماية المرأة وحماية الطفل والإجراءات المتعلقة بالألغام.

أشخاص تم الوصول إليهم بحسب المديرية

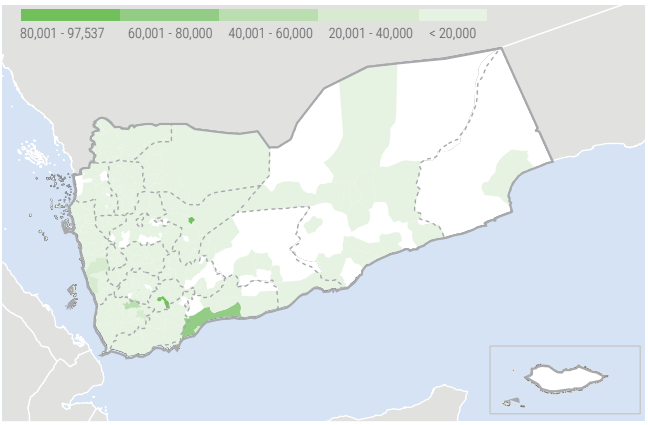

تواصل المجموعة القطاعية للحماية دعم شركائها بمعلومات عن التغييرات في السياق واحتياجات الحماية الناشئة لتيسير الاستجابة للحماية في الوقت المناسب وبصورة فعالة. بالإضافة إلى ذلك، تواصل المجموعة القطاعية إجراء مسوحات حديثة لخدمات الحماية لتيسير الإحالات الآمنة والقائمة على المبادئ والفعالة.

6. تمثل الأرقام العدد الإجمالي لتدخلات الحماية التي أبلغ عنها الشركاء، ويمكن الوصول إلى فرد واحد من خلال تدخلات متعددة.

حماية الطفل

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)
15.8 مليون	8.6 ملايين	1.15 مليون[7]	218 مليون

خلال الفترة يناير – يونيو 2021، قدمت الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل الدعم النفسي والاجتماعي إلى 187,131 طفل (83,919 من الفتيان، 75,005 من الفتيات) و 28,207 شخص من مقدمي الرعاية (18,767 من النساء ، 9,440 من الرجال)، بهدف تحسين القدرة على التكيف على مستوى الأسرة والمجتمع. تلقى حوالي 6,779 طفل من الأطفال الضعفاء المساعدة، ومازالوا يتلقونها، من خلال خدمات الإدارة المتخصصة للحالات، من بينهم 165 شخص من ضحايا الذخائر غير المنفجرة، وتم تقديم الدعم إلى أكثر من 1,243 طفل من الأطفال المنفصلين عن ذويهم (حوالي 500 من الفتيات) من خلال اقتفاء أثر الأسر ولم شملها. علاوة على ذلك، هناك تعاون فعال بين مجال مسؤولية حماية الطفل والقطاعات الأخرى لضمان إدراج الفتيان والفتيات، ولا سيما الأطفال المعيلين للأسر، في البرامج الإنسانية وإتاحة وصولهم إلى المساعدات الإنسانية الحيوية بما في ذلك خدمات الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

في عدن، تم تنفيذ برنامج بناء قدرات الشركاء في إطار مجال مسؤولية حماية الطفل، وشمل ذلك المنظمات الوطنية غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية والسلطات المحلية بشأن المعايير الإنسانية وحقوق الطفل ونهج اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وحماية الطفل فضلاً عن استخدام وسائل الإعلام والتوثيق. في إطار تحسين الاستجابة للأطفال الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، أطلق مجال مسؤولية حماية الطفل إلى جانب مجال مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي مبادرة الناجين من الأطفال واليافعين في عدن. تهدف هذه المبادرة إلى تحسين الإحالة وتقديم الخدمات التعاونية للناجين من الأطفال بين الشركاء في مجال حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مع التركيز على أنشطة بناء القدرات والإدارة المتكاملة للحالات. لا يزال المشروع مستمراً ويستهدف 35 مشاركاً من 11 منظمة ووكالة.

حماية المرأة

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)
6.3 ملايين	1.92 مليون	0.49 مليون	46.7 مليون

خلال الفترة من يناير إلى نهاية يونيو 2021، وصل مجال مسؤولية حماية المرأة إلى 487,208 شخص (105,410 من الفتيات، 16,597 من الفتيان، 335,498 من النساء، 16,351 من الرجال) مقارنة مع 551,227 (103,600 من الفتيات، 31,509 من الفتيان، 331,445 من النساء، 103,600 من الرجال) خلال نفس الفترة من عام 2020. يمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 13 بالمائة في العدد المبلغ عنه للأشخاص الذين تم الوصول إليهم في عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. يُعزى الانخفاض في الغالب إلى نقص التمويل، إلى جانب التأثير المباشر لخفض قدرة شركاء حماية المرأة على التنفيذ، في حين أن القيود على التنقل التي تم فرضها من قبل السلطات المحلية، بما في ذلك تلك القيود ذات الصلة بجائحة فيروس كورونا المستجد، تسببت في زيادة الحد من القدرة على الوصول إلى الأشخاص المتضررين. أثر نقص التمويل على قدرة الشركاء في مركزي إب وصنعاء – اضطرت ثلاث مساحات آمنة للنساء والفتيات في محافظتي عمران وصنعاء إلى تعليق أنشطتها بينما تم إغلاق ثلاث مساحات آمنة في ذمار وتعز و لحج. أدى التعليق والإغلاق إلى خفض التأهب والقدرات للاستجابة لاحتياجات حماية المرأة إلى حد كبير، بما في ذلك من خلال استقبال الإحالات لحالات محددة ومن خلال الحد من أنشطة دعم القدرة على التكيف. في حين أثبتت خدمات الحماية المتخصصة للنساء والأطفال والدعم من خلال أنشطة سبل كسب العيش أنها تقلل من مخاطر الحماية، أدى نقص التمويل أيضاً إلى تقليص هذه التدخلات بشكل كبير. في حين أن تمويل خدمات حماية المرأة لا يزال يمثل تحدياً، فقد أعيد فتح مساحة آمنة واحدة في أوائل يونيو 2021 في الجوف، وهي واحدة من أكثر المناطق صعوبة من حيث الوصول والبُعد. استمر تنفيذ أنشطة التوعية في أوساط المجتمعات من خلال الانخراط المباشر مع قادة المجتمع وأفراد المجتمع (بما في ذلك الرجال والفتيان والقضاة والمحامين وغيرهم ممن يشغلون مناصب ذات تأثير). تُعد جهود التوعية أمراً بالغ الأهمية في منع الانتهاكات وتثقيف النساء والفتيات حول قضايا حماية المرأة الملحة وزيادة الوصول إلى الخدمات.

استمرت أنشطة بناء القدرات لتعزيز المهارات الفنية وضمان تأهب الشركاء والموظفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عقد مجال مسؤولية حماية المرأة دورتين تدريبيتين عبر الإنترنت شارك فيها 1,061 متدرب. كانت الدورات التدريبية مفتوحة لأعضاء مجال المسؤولية وركزت على تقنيات صياغة المقترحات وعلى المعايير الدنيا التي توجه التدخلات في مجال حماية المرأة. علاوة على ذلك، واصل مجال المسؤولية الانخراط مع الشركاء في صنعاء وعدن، والدعوة لتعزيز التنسيق وزيادة مبادرات حماية المرأة في جميع المراكز من خلال مبادرات تعزيز القدرات وحملات التوعية.

خلال موسم السيول، استجاب شركاء مجال مسؤولية حماية المرأة باستخدام القدرات المتاحة. مع ذلك، لا تزال الضالع ومديرياتها الأربع الواقعة ضمن مركز إب تشكل تحدياً بسبب نقص التمويل الذي تسبب إلى حد كبير في الحد من توافر الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

7. تمثل الأرقام العدد الإجمالي لتدخلات الحماية التي أبلغ عنها الشركاء، ويمكن الوصول إلى فرد واحد من خلال تدخلات متعددة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)
12.4 مليون	3.9 ملايين	1 مليون	25.6 مليون

خلال الفترة من يناير إلى نهاية يونيو 2021، نفذ شركاء مجال مسؤولية الإجراءات المتعلقة بالألغام أعمال مسح أو تطهير 1.5 مليون متر مربع من الأراضي، مما قلل من المخاطر وأثّر بشكل إيجابي على حياة حوالي 750,000 شخص، كما وصل الشركاء بشكل مباشر إلى 366,613 شخص (124,443 من الفتيات، 37,156 من النساء، 145,337 من الفتيان و 59,317 من الرجال) من خلال جلسات التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة. نسبة الإنجاز في المسح والتطهير هي نفسه النسبة المحققة في نفس الوقت من العام الماضي وتمثل زيادة في وصول أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة على الرغم من الآثار الناجمة عن تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد التي أجبرت الكثير من المدارس على الاستمرار في الإغلاق في عام 2020 مما تسبب في عدم قدرة المعلمين على عقد جلسات التوعية بالمخاطر للأطفال.

واصل شركاء الإجراءات المتعلقة بالألغام التركيز على الوقاية من مخاطر الألغام والإصابات الناجمة عنها في المجتمعات المتأثرة بشدة من خلال ضمان ما يلي:

- وضع خرائط للتلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب وتقييم أثرها على مستوى البلاد باستخدام الموارد الأولية والثانوية.
- إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب في المناطق ذات الأولوية التي تم تحديدها.
- التوعية بالتهديدات التي تشكلها المتفجرات من مخلفات الحرب في المجتمعات المتأثرة.
- دعم الناجين من حوادث المتفجرات من مخلفات الحرب وإعادة تأهيلهم اجتماعياً واقتصادياً بشكل فعال.

في هذا الصدد، تم توسيع استخدام مصفوفة الأولويات الموحدة لتشمل جميع مناطق اليمن. بدعم من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تم تحديد المناطق الملوثة ذات الأولوية (المدارس، الطرق، المرافق الصحية، الأراضي الزراعية) بطريقة منهجية، مما يساعد على تنفيذ استجابة فعالة من قبل شركاء الإجراءات المتعلقة بالألغام.

أدى الحضور المتزايد لشركاء المنظمات غير الحكومية الدولية إلى تحسين الدعم المقدم للكيانات الوطنية فيما يتعلق بقدرات وأنشطة المسح والتطهير والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد دورات تدريبية بمشاركة 56 شخص من خبراء إزالة الألغام لزيادة خبرتهم في إبطال الذخائر المتفجرة وإبطال العبوات الناسفة. أيضاً، تم إجراء تقييم للتهديد الذي تشكله الألغام البحرية على الساحل الغربي، بما في ذلك فهم المخاطر والعواقب على الأنشطة البحرية (الصيد).

الفجوات

أدى استمرار النزاع في العديد من المناطق وتدهور الوضع الاقتصادي إلى زيادة احتياجات الحماية مقارنة بعام 2020. تسببت جائحة فيروس كورونا المستجد في تفاقم الوضع المتردي في الأصل، بما في ذلك بسبب الآثار على سبل كسب العيش فضلاً عن التوترات داخل الأسر والمجتمعات.

النقص الحاد والمتوطن في تمويل شركاء الحماية، فضلاً عن الحاجة إلى مواصلة بناء ثقة السلطات وفهمها لمفاهيم وتدخلات الحماية، يعيق بشكل خطير قدرة الشركاء على الاستجابة للعدد المتزايد للأشخاص المحتاجين إلى خدمات الحماية. أدت فجوات التمويل إلى وقف وتعليق الأنشطة من خلال مرافق الحماية والفرق المتنقلة، مما تسبب في اضطرابات خطيرة في الخدمات الحيوية. هذه الاضطرابات لها أثر مباشر على وضع ورفاه الفئات والأفراد الأكثر ضعفاً، وقد تؤدي إلى مخاطر تتعلق بالمعاناة النفسية أو حتى الصحة النفسية وكذلك السلامة الجسدية. أثبتت خدمات الحماية المتخصصة التي تهدف إلى تلبية احتياجات النساء والأطفال وتقديم الدعم في مجال القدرة على التكيف من خلال الأنشطة المتعلقة بسبل كسب العيش أنها تقلل من مخاطر الحماية، غير أن نقص التمويل يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة الشركاء على تنفيذ هذه التدخلات في جميع المناطق المتأثرة. على سبيل المثال، أدى نقص التمويل إلى ترك أكثر من 51,000 شخص بدون مشورة قانونية ، وأكثر من 69,000 شخص بدون مساعدة نقدية متعددة الأغراض، ولم يتم تقييم أكثر من 143,000 شخص ممن لديهم مخاوف تتعلق بالحماية.

يفرض سياق العمل الحالي في اليمن قيوداً على قدرة الشركاء المحليين على تحسين قدراتهم، والأهم من ذلك، تلبية احتياجات الحماية للسكان بشكل كاف. الافتقار إلى نظام قوي لحماية الطفل ونقص موارد المؤسسات المفوضة والنقص العام في قدرات الشركاء، فضلاً عن الصعوبات في تنسيق الخدمات بسبب القدرات المختلفة بين شمال وجنوب اليمن، كلها عوامل تؤدي إلى تفاقم الفجوات في الاستجابة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الحالات والتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. أيضاً، فإن هذا الوضع يعرض الأطفال لمخاطر جسيمة ويعيق إعمال حقوقهم. يقوم مجال مسؤولية حماية الطفل بإجراء تقييم بناء القدرات بين جميع الكيانات المعنية؛ والذي ستتبعه دورات تدريبية ومبادرات بناء القدرات الأخرى، بما في ذلك إدارة الحالات. محدودية الفهم والخبرة في تعميم برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى رصدها وتقييمها، بين الشركاء العاملين في المجال الإنساني والأطراف الأخرى المعنية، لا تزال تؤثر على الاستجابة – لا تزال ممارسات تنمية القدرات تشكل جزءاً من أولويات المجموعة القطاعية للحماية ومجال المسؤولية.

لا يزال شركاء مجال مسؤولية الإجراءات المتعلقة بالألغام يواجهون صعوبات في استيراد المعدات المتخصصة (أجهزة الكشف، الثرميتات، المركبات). علاوة على ذلك، لا تزال المعوقات البيروقراطية تحول دون وصول خبراء الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى المناطق في شمال اليمن، بما في ذلك من خلال إعاقة الوصول عن طريق عدم إصدار التأشيرات. هذا الأمر يُعد أيضاً سبباً لعد وجود المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام في المنطقة. أثيرت العديد من هذه التحديات مع السلطات المعنية ولكنها ستستمر في التأثير على استجابة شركاء الإجراءات المتعلقة بالألغام خلال النصف الثاني من عام 2021. أخيراً، لا يزال نقص التمويل يعيق جهود شركاء الإجراءات المتعلقة بالألغام لزيادة البرامج والتغطية.

أخيراً، فإن الافتقار إلى الوصول المستقر بسبب ظروف البنية التحتية الضعيفة وبُعد مناطق النزوح ومحدودية المهارات المتخصصة والفنية لدى موظفي الحماية في المواقع النائية، كلها عوامل تؤثر بشكل خطير على تحديد الاحتياجات النوعية والاستجابة المقدمة للفئات التي تعاني من الضعف، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين؛ بالإضافة إلى الفئات الأخرى المعرضة لخطر الاستبعاد مثل المهمشين. يشكل عدم القدرة على توفير دعم النقل من قبل مقدمي الخدمات المتعلقة بإدارة الحالات عائقاً لوصول الأفراد المعرضين للخطر والناجين من الانتهاكات إلى الخدمات.

التحديات

لا يزال النقص الكبير في التمويل يمثل التحدي الرئيسي لتوسيع نطاق الاستجابة للأسر المتضررة والأفراد المتضررين. حتى يونيو، بلغ التمويل المستلم 12 بالمائة من أصل مبلغ 218 مليون دولار أمريكي طلبه الشركاء في مجال الحماية عبر خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 لتقديم المساعدة إلى 8.6 مليون شخص.

أدى النزاع المحتدم والمتكرر في محافظات مأرب والجوف وتعز والحديدة إلى زيادة احتياجات الحماية بشكل كبير في وقت تظل فيه الخدمات محدودة، لا سيما في مأرب والمناطق المجاورة في غرب شبوة والبيضاء. لوحظ أن عدد الناجيات من العنف، بالإضافة إلى عدد النساء والفتيات المعرضات للخطر، يتزايد باطراد.

أفادت التقارير أن الفئات التي تعاني من الضعف والمعرضة للخطر، بما في ذلك الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمهمشين، تواجه حواجز مادية في الوصول، وحواجز اجتماعية / ثقافية، وتمييز أثناء محاولة الوصول إلى الخدمات.

القيود المفروضة على برامج الحماية الخاصة بالشركاء عبر المجموعة القطاعية للحماية وجميع مجالات المسؤولية لا تزال قائمة، بما في ذلك تأخير و / أو رفض التوقيع على الاتفاقيات الفرعية والتصاريح. تؤثر هذه العوائق بشكل كبير على توقيت وفعالية تقديم المساعدة والخدمات المتعلقة بالحماية. القيود التي تفرضها السلطات المحلية على رصد الحماية والتحقق والتقييمات تعرقل تنسيق الاستجابة على المستويين الاستراتيجي والميداني على حد سواء حيث تواجه البرامج أصلاً تعقيدات بسبب نقص الوقود وانقطاع الكهرباء وعدم استقرار الاتصالات عبر الإنترنت.

السكان المتضررون من الأزمة المتعددة المستويات في اليمن، لا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع شديدة الضعف والمخاطر، كثيراً ما يظلون محرومين من الخدمات.

قد يؤدي تدقيق السلطات في الشركاء، فضلاً عن نقص التمويل المتاح والمخصص لأنشطة الحماية، إلى ثني الشركاء عن تحديد أولويات برامج الحماية، وقد يؤدي ذلك إلى نشوء المزيد من الفجوات في استجابة الحماية المثقلة بالأعباء أصلاً والتي لا تتوفر لها موارد كافية، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على الأفراد والفئات الأقل قدرة على التكيف مع أوضاعهم.

2.7 المأوى / المواد غير الغذائية

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
7.3 ملايين	3.8 ملايين	0.67 مليون	208 مليون	21.1 مليون

الإنجازات

في النصف الأول من عام 2021، وصلت المجموعة القطاعية للمأوى والمواد غير الغذائية إلى حوالي 673,000 شخص، 98 بالمائة منهم من النازحين داخلياً، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، ومعظمهم يعيشون في مناطق ذات مستوى عالٍ من شدة الاحتياجات. كانت الاستجابة العاجلة الطارئة بالغة الأهمية في ضوء النزاع الممتد وأحداث السيول المتكررة، والتي تم تيسيرها من خلال مخزونات الطوارئ الخاصة بالقطاعات من المواد غير الغذائية ومستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ التي تم تخزينها مسبقاً في المحافظات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم حوالي 30 بالمائة من الدعم في مجال الإيواء والمواد غير الغذائية الأساسية في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وفقاً للهدف الأول للمجموعة القطاعية المتمثل في تقديم المساعدات المنقذة للأرواح، تمت تلبية احتياجات أكثر من 213,000 شخص من الأشخاص الضعفاء من المواد غير الغذائية، أي ما يقرب من 20 بالمائة من الهدف. إلى جانب هذا العدد، تلقى 67,000 شخص، أي ما يقرب من 19 بالمائة من هدف القطاع، الدعم المخصص لمواجهة فصل الشتاء.

قدم القطاع مساعدات إعانات بدل الإيجار إلى 325,000 فرد، أي ما يقرب من 52 بالمائة من الهدف. تم تقديم دعم المأوى الطارئ إلى أكثر من 47,000 شخص، أي ما يقرب من 12 بالمائة من الهدف، والمأوى الانتقالي إلى 11,000 شخص، أي ما يقرب من 7 بالمائة من الهدف.

فيما يتعلق بهدف القطاع الثاني المتمثل في المساهمة في القدرة على التكيف، قدم القطاع المساعدة إلى 420 شخص، من خلال إعادة تأهيل أو إعادة بناء المنازل المتضررة، أي ما يقرب من 1 بالمائة من الهدف. تم توفير صيانة وتحسين أماكن الإيواء التي استفاد منها 3,164 شخص، أي ما يقرب من 1 بالمائة من الهدف.

وضعت المجموعة خطة طوارئ مدتها 12 شهراً لضمان التأهب، ودعم اتخاذ قرارات الاستجابة وجهود المناصرة. تم استحداث نظام إنذار بالسيول من قبل المجموعة القطاعية، مما يعزز التأهب والقدرة على التنبؤ لاستجابة المأوى. أيضاً، عزز القطاع آليته للاستجابة خلال 72 ساعة للإحالة في حالات الطوارئ، وتنسيق التحقق من الاحتياجات وإطلاق السلع من مخزون الطوارئ خلال 72 ساعة من خلال التوزيع المنسق عند توفر التصاريح والموارد على الفور.

الفجوات

حددت المجموعة القطاعية للمأوى والمواد غير الغذائية 2.9 مليون شخص بوصفهم الأكثر ضعفاً وبحاجة إلى المساعدة العاجلة، منهم حوالي 80 بالمائة من النازحين داخلياً. مع ذلك، فإن محدودية الموارد والتحديات التشغيلية الأخرى سمحت فقط بتقديم المساعدة الطارئة إلى 18 بالمائة من الأشخاص الأكثر ضعفاً، مما ترك فجوة كبيرة.

أدت حالات الطوارئ الممتدة والاحتياجات المتكررة المصاحبة لها، إلى جانب نقص التمويل، إلى تركيز الاستجابة الإنسانية على الاستجابة العاجلة للكوارث من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية والتي دون التركيز بشكل كافٍ على الحاجة إلى حلول مأوى مستدامة على المدى المتوسط إلى المدى الطويل مثل المأوى الانتقالي وترميم المنازل أو برامج الإسكان منخفضة التكلفة اللازمة لتحسين الوضع المعيشي للنازحين داخلياً الذين تقطعت بهم السبل في مواقع النزوح أو تيسير العودة حيثما كان ذلك ممكناً.

بالإضافة إلى ذلك، تسبب نقص التمويل في حدوث فجوات كبيرة في دعم المواد غير الغذائية الأساسية، والمأوى الطارئ، وترقية وصيانة المأوى، والأنشطة المتعلقة بسبل كسب العيش المرتبطة بإنتاج المواد المحلية، والحد من مخاطر الكوارث، والمساكن والأراضي والممتلكات. مع اقتراب فصل الشتاء، لا تزال هناك فجوات في دعم الأسر التي لا تملك الوسائل اللازمة للاستعداد بشكل كافٍ في المناطق المعرضة للانخفاض الشديد في درجات الحرارة.

فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية، وفي حين أن وصول القطاع قد تحسن بشكل مطرد في مختلف مراكز العمل الإنساني على وجه التحديد في مأرب، فإنه لا تزال هناك فجوات

أشخاص تم الوصول إليهم بحسب المديرية

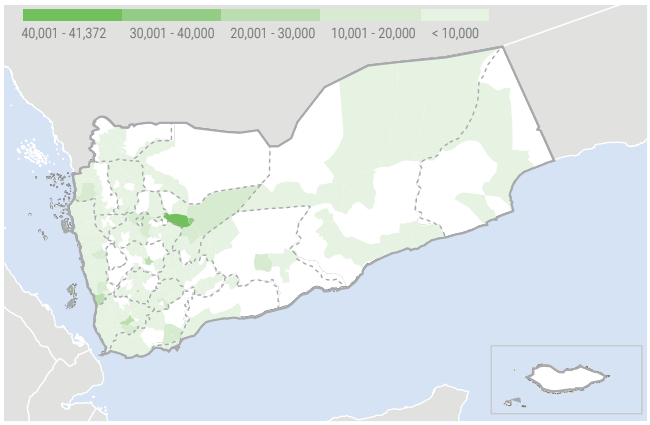

كبيرة في توافر الموارد.

التحديات

لا يزال النقص الكبير في التمويل هو التحدي الرئيسي الذي يعيق توسيع نطاق الاستجابة للأسر الأكثر ضعفاً. وفقاً لخدمة التتبع المالي، بلغ مستوى التمويل في نهاية يونيو 10 بالمائة من التمويل المطلوب لعام 2021 والبالغ 207.6 مليون دولار أمريكي لتقديم المساعدة إلى 3.8 ملايين شخص.

أدى التدهور الاقتصادي المتصاعد، بما في ذلك الانخفاض السريع في قيمة الريال اليمني وما يصاحبه من ارتفاع في الأسعار، إلى جانب أزمة الوقود، إلى ارتفاع تكلفة الأدوات المنزلية ومواد الإيواء بشكل متزايد في الأسواق المحلية.

أيضاً، أثرت القيود على الوصول بشكل رئيسي على الاستجابة بسبب التأخير في الحصول على التصاريح من السلطات المحلية لإجراء التقييمات وتنفيذ الاستجابة الطارئة، لا سيما في المناطق التي تكون فيها الاحتياجات مرتفعة.

زيادة أعداد النازحين حديثاً بسبب تصاعد القتال على طول الجبهات في مأرب وحجة وتعز والبيضاء إلى جانب محدودية الموارد لتقديم المساعدات لهم، والافتقار إلى آليات التكيف والظروف الأمنية، كلها عوامل يمكن أن تعرضهم لخطر النزوح ثانية وزيادة ضعفهم.

لا تزال قضايا المساكن والأراضي والممتلكات تؤثر في المقام الأول على أولئك الذين يعيشون في مستوطنات النازحين داخلياً غير الرسمية مع تزايد التهديدات بالإخلاء وردع برامج العودة / التعافي والحد من فرص حلول المأوى الانتقالي أو حلول المأوى طويلة الأجل.

لا تزال حوادث الحرائق تشكل مصدر قلق سائد في البيئات الشبيهة بالمخيمات؛ حيث تم تسجيل 78 حادثة وتضرر 220 شخص في الأشهر الستة الماضية.

2.8 تنسيق وإدارة المخيمات

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
1.2 مليون	0.85 مليون	0.55 مليون	61.3 مليون	0.7 مليون

الإنجازات

خلال الفترة بين يناير ويونيو 2021، استفاد أكثر من نصف مليون شخص من النازحين داخلياً الذين يعيشون في 428 بيئة شبيهة بالمخيمات محرومة من الخدمات (حوالي 20 بالمائة من إجمالي عدد مواقع النازحين داخلياً في اليمن) من أنشطة تنسيق وإدارة المخيمات – على الرغم من أنها انطوت على حد أدنى من الأنشطة الخاصة بإدارة المخيمات، وتم تنفيذ معظمها من قبل الفرق المتنقلة لإدارة وتنسيق المواقع بطريقة متقطعة، بسبب محدودية قدرات وموارد شركاء المجموعة القطاعية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الجهات المعنية بتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات بإنشاء 221 مرفق ثابت تقدم خدمات محددة للفئات الضعيفة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. علاوة على ذلك، استفادت 10,310 أسرة من 158 مشروع من مشاريع رعاية وصيانة تنسيق وإدارة المخيمات والتي استهدفت تحسين المواقع والبنية التحتية والحد من المخاطر وسبل كسب العيش. خلال هذه المشاريع، قام شركاء المجموعة القطاعية بمعالجة الفجوات في البنية التحتية في 132 موقع إلى جانب تحفيز 690 من أفراد المجتمع في المواقع والأفراد الضعفاء في المجتمعات المحيطة بالمواقع من خلال النقد مقابل العمل. تضمنت الصيانة أعمال البناء وإعادة التأهيل صغيرة الحجم للطرق ومساحات التعلم ومصادر / شبكات المياه والمراحيض والإنارة. استهدفت بعض المشاريع مخاطر السيول والحرائق من خلال إنشاء قنوات تصريف وتسوية الأراضي وتوفير تركيبات صغيرة لوحدات الإيواء المتضررة والمرافق المشتركة وتركيب مواقد طينية. أيضاً، استهدفت العديد من المشاريع إدارة النفايات.

في 385 موقعًا، تم تقديم الدعم إلى 2,233 شخص من مواقع النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة (من بينهم 747 امرأة) من قبل تنسيق وإدارة المخيمات لتولي دور لجان التنظيم الذاتي للمساعدة في تنبيه الجهات المعنية بتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات من التهديدات التي تتعرض لها المواقع[8] والفجوات، وتقديم الاستجابة الأولى في حالة وقوع الحوادث، والإشراف على الأصول الإنسانية في المواقع، والمشاركة المتبادلة للمعلومات. أحد أهداف هذه اللجان يتمثل في ضمان المشاركة الشاملة. خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت هذه اللجان المجتمعية 986 اجتماع تنسيقي وشاركت في 349 دورة تدريبية حول الهياكل الإشرافية في المواقع، وذلك بهدف تمكين مشاركة سكان المواقع في الهياكل الإدارية.

قامت فرق تنسيق وإدارة المخيمات، بدعم من اللجان، بإجراء تقييم للاحتياجات ونقاط الضعف شمل 333,187 شخص في المواقع ورصد الخدمات المقدمة لهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. تلقى حوالي 145,780 شخص من سكان المواقع معلومات حول الخدمات المتاحة وإدارة وتسيير المواقع ومواضيع أخرى ذات صلة مثل تدابير الوقاية من فيروس كورونا المستجد وتعزيز النظافة وما إلى ذلك. تم تنظيم حوالي 440 حملة إعلامية منذ يناير للتوعية بشأن العديد من القضايا مثل الوقاية من الأمراض والطهي الآمن والتخفيف من مخاطر السيول وغيرها من القضايا ذات الصلة. في شهر يونيو، أصبح بإمكان النازحين داخلياً في 358 موقع الوصول إلى آليات تقديم الشكاوى والملاحظات، وقدم النازحون داخلياً في تلك المواقع 7,727 شكوى / ملاحظة. حتى الآن، تم التحقيق في 46 بالمائة من هذه الشكاوى / الملاحظات وحلها أو تصعيدها وتم إبلاغ مقدمي الشكاوى بالنتائج.

أشخاص تم الوصول إليهم بحسب المديرية

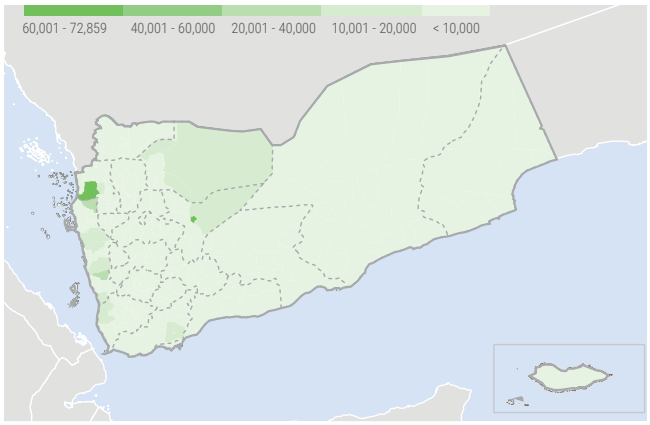

الفجوات

يعيش حوالي 642,000 شخص في حاجة ماسة وكارثية في مواقع لا تحظى بالدعم من قبل أياً من الشركاء الإنسانيين في مجال تنسيق وإدارة المخيمات.

استناداً إلى تقرير المواقع الخاص بتنسيق وإدارة المخيمات، والذي تتوفر فيه المعلومات حول 822,382 شخص في 942 موقع[9] ، فإن 93 بالمائة من المواقع لا تزال تفتقر إلى الخدمات الأساسية، في حين تعاني 83 بالمائة فجوات حرجة في الخدمات (الغذاء والمياه والصحة والمأوى).

قام الشركاء بتصعيد 255 فجوة قطاعية أثرت على 91,000 نازح في المواقع التي يغطيها أحد الشركاء في مجال تنسيق وإدارة المخيمات. لا يمكن حل هذه الفجوات على مستوى المواقع بسبب نقص قدرات شريك المجموعة القطاعية. على هذا النحو، فقد تم تصعيدها إلى فرق تنسيق وإدارة المخيمات على مستوى المناطق وفرق تنسيق المجموعة القطاعية. تمت فقط معالجة 76 من هذه الفجوات التي تم تصعيدها. لم يتم حل الفجوات المتبقية البالغ عددها 179 فجوة بسبب عدم تواجد المجموعة القطاعية و / أو نقص التمويل و / أو القدرات.

بسبب طابعها العشوائي، تفتقر معظم المواقع في اليمن إلى البنية التحتية الآمنة. حوالي 91 بالمائة من المواقع لا تتوفر فيها تدابير السلامة من الحرائق، فيما تم تصنيف السيول من قبل النازحين داخلياً في حوالي ثلث المواقع باعتبارها التهديد الأكثر شيوعاً. خلال موسم الأمطار الذي بدأ في أبريل، أبلغ الشركاء عن تضرر 11,860 أسرة في 89 موقع بسبب السيول بدرجات متفاوتة من الأضرار التي لحقت بوحدات الإيواء والمواد غير الغذائية والمواد الغذائية والممتلكات الشخصية الخاصة بها[10].

8. مثل القرب من مواقع القتال والحوادث المتعلقة بالحرائق وتلوث المياه والأمراض المعدية، وما إلى ذلك.
9. تقرير المجموعة القطاعية. https://reach-info.org/yem/cccm_sites/
10. تقرير المجموعة القطاعية. ملخص تقارير السيول. https://data.unhcr.org/en/dataviz/210?sv=27&geo=0.

أسر وأطفال نازحين داخلياً في مخيم الشعب في مدينة عدن.
محمود فاضل / الشبكة اليمنية للانتاج لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

لجعل الوضع أكثر سوءاً، تستضيف جميع المواقع تقريباً الفئات الضعيفة التي لم تتم تلبية احتياجاتها الأساسية والتي غالباً ما تفتقر إلى القدرة على الوصول إلى الخدمات المتخصصة.

نسبة المواقع التي توجد فيها فئات ضعيفة هي كما يلي: النساء الحوامل والمرضعات (91 بالمائة)، الأسر التي تعيلها نساء (84 بالمائة)، المسنين (82 بالمائة)، الأشخاص ذوي الإعاقة (82 بالمائة)، الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة (82 بالمائة)، الأسر التي يعيلها أطفال (52 بالمائة)، الأقليات المهمشة (39 بالمائة)، الأطفال غير المصحوبين (27 بالمائة).

التحديات

في النصف الأول من عام 2021، تلقى شركاء المجموعة القطاعية 0.7 مليون دولار أمريكي فقط من أصل التمويل المطلوب البالغ 61.3 مليون دولار أمريكي حسب خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021. بدون التمويل الكافي، فإنه لن تتم تلبية الاحتياجات الماسة لهؤلاء النازحين داخلياً.

لا يزال وصول المساعدات الإنسانية إلى النازحين داخلياً في المواقع محدوداً، بالنسبة لتنسيق وإدارة المخيمات والقطاعات الأخرى على حد سواء. أحد العوامل التي تساهم في تقييد الوصول هو النقص العام في الموارد، بما في ذلك التمويل. هناك عامل آخر يتمثل في العوائق البيروقراطية، لا سيما بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في إدارة المخيمات في المناطق الشمالية إذ أنها لا تزال تواجه قيوداً شديدة ومعوقات تعترض الوصول.

في مواقع الاستضافة، وإلى جانب السيول وحوادث الحرائق، فإن النازحين داخلياً يواجهون عدداً كبيراً من المخاطر. المخاطر الأكثر شيوعاً هي الأمراض المعدية وتلوث المياه، على نحو ما تم ذكره من قبل النازحين داخلياً في 46 بالمائة و 37 بالمائة من المواقع على التوالي. يقع ما يقرب من نصف المواقع على مقربة من الأعمال العدائية المحتدمة، مما يؤدي إلى مخاطر وقوع وفيات وإصابات وانتهاكات لحقوق الإنسان والمزيد من النزوح.

بالإضافة إلى ذلك، فإن 76 بالمائة من المواقع ليس لديها اتفاقيات إشغال مع ملاك الأراضي. نتيجة لذلك، فإن النازحين داخلياً في هذه المواقع أكثر عرضة للإخلاء. حالياً، هناك 153 تهديد بالإخلاء تم الإبلاغ عنها في مصفوفة تتبع الإخلاء الخاصة بتنسيق المخيمات إدارة المخيمات، وهو أمر يؤثر على 13,000 أسرة. لا يزال 53 تهديد من هذه التهديدات قائماً بينما تمت معالجة 35 تهديد من خلال نقل النازحين داخلياً إلى أراض بديلة، وتم حل ما تبقى منها بشكل رئيسي من خلال مفاوضات ناجحة مع ملاك الأراضي[11] .

11. تقرير المجموعة القطاعية. لوحة رصد تهديدات الإخلاء. https://data.unhcr.org/en/dataviz/193?sv=27&geo=0.

2.9 الاستجابة المتعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
0.28 مليون	0.28 مليون	0.16 مليون	59 مليون	1.2 مليون

الإنجازات

لا يزال التسجيل الجيد وتوفير الوثائق الفردية لطالبي اللجوء واللاجئين مستمرين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والذي يتم من قبل السلطات جزئياً (للاجئين الصوماليين المعترف بهم من الوهلة الأولى) وجزئياً من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئ للمواطنين الإثيوبيين المحتاجين للحماية الدولية). خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استلم 11,845 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء وثائقهم بما في ذلك 4,187 شخص من طالبي اللجوء الوافدين حديثاً الذين تم تسجيلهم. كان جائحة فيروس كورونا المستجد العالمية تأثير كبير على حركة الأشخاص بين القرن الأفريقي واليمن نتيجة للقيود المفروضة على التنقل، فإن التقديرات تشير إلى وصول 13,811 أجنبي إلى اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير[12] . على الرغم من انخفاض عدد الوافدين الجدد، فإن آلاف الأشخاص المتنقلين ظلوا عالقين في اليمن وغير قادرين على العبور بأمان إلى المملكة العربية السعودية و / أو ما بعدها ويواجهون في الغالب ظروفاً قاسية ويحتاجون إلى مساعدات عاجلة منقذة للأرواح.

باعتبارها أنشطة منقذة للأرواح، فقد كانت المساعدات الصحية أولوية رئيسية للاستجابة المتعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين بالإضافة إلى تقديم مستلزمات النظافة وحملات التوعية في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد. تلقى حوالي 49,000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء الرعاية الصحية الأولية و / أو الثانوية وحصل حوالي 26,000 شخص على مواد النظافة.

قدمت نقاط استجابة المهاجرين الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة المساعدات الصحية والإحالات إلى 10,470 مهاجر. تم الوصول إلى 34,320 مهاجر إضافي من خلال فرق استجابة الحماية المتنقلة التابعة للمنظمة الدولية للهجرة عبر تدخلات تنوعت ما بين المساعدات النقدية والمواد غير الغذائية والتسجيل والمساعدات الغذائية كجزء من الاستجابة المتكاملة.

أعطى القطاع الأولوية لتقديم المساعدات المنقذة للأرواح والمتعددة القطاعات والدعم والمساعدة المتخصصين في مجال الحماية. قدمت المفوضية وشركاؤها المساعدة إلى 514 شخص من الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي و 216 طفل من الأطفال المعرضين للخطر. بالإضافة إلى ذلك، تلقى 1,300 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء الدعم النفسي والاجتماعي، وحصل حوالي 1,600 شخص على الاستشارات القانونية الفردية، معظمها بشأن المسائل المدنية. قدمت المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها الحماية والمساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح من خلال نقاط الاستجابة الثابتة للمهاجرين والفرق الطبية المتنقلة إلى جانب نقاط وصول وعبور المهاجرين الرئيسية. تلقى أكثر من 2,400 مهاجر المشورة والإسعافات النفسية الأولية والدعم النفسي والاجتماعي والتوعية القانونية.

باعتبار أن التعليم يُعد إحدى الاستجابات الرئيسية للتخفيف من مخاطر حماية الطفل وتعزيز رفاه الطفل، قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها بتوفير التعليم الابتدائي والثانوي لنحو 13,700 طفل في المناطق الحضرية في عدن وصنعاء وفي مخيم خرز للاجئين. تضمن ذلك تقديم الدعم العيني (اللوازم المدرسية)،

أشخاص تم الوصول إليهم بحسب المديرية

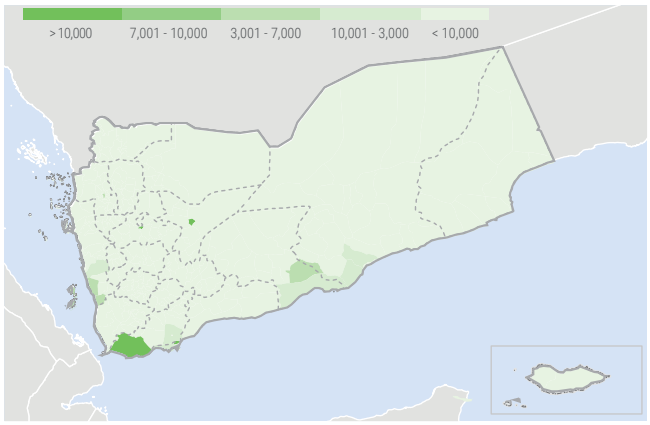

ودعم حوافز المعلمين وإعادة تأهيل البنى التحتية للمدارس في المناطق ذات الكثافة العالية من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين.

أخيراً، ومن خلال برنامج العودة الإنسانية الطوعية الذي تقوده المنظمة الدولية للهجرة، تم إعادة 989 مهاجر إثيوبي إلى بلادهم. أيضاً، أكدت المنظمة الدولية للهجرة إجراء فحص فيروس كورونا المستجد المسبق قبل هذه التحركات الميسرة من أجل تقليل توقعات الحجر الصحي في البلدان الأصلية. بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد العالمية، لا يزال المهاجرون يواجهون حواجز تتعلق بالوصول والخدمات عند عبورهم من إثيوبيا عبر اليمن إلى المملكة العربية السعودية. منذ الرحلة الأولى في مارس 2021، قامت المنظمة الدولية للهجرة بتيسير عودة 282 شخص من المهاجرين العالقين الذين يفتقرون إلى المأوى والمياه والغذاء. أيضاً، تعرض المهاجرون لمخاطر متزايدة تمثلت في المعاناة من كراهية الأجانب والاستغلال والاحتجاز طوال العام الماضي منذ بداية الجائحة.

الفجوات

العوائق والقيود البيروقراطية المستمرة وغير المسبوقة التي فرضتها السلطات المفوضة في شمال اليمن أثرت بشدة على إمكانية إجراء تقييم الضعف لتحديد الأهلية للحصول على المساعدات النقدية وقيدت تقديم خدمات الحماية الحيوية مثل المساعدة القانونية والدعم النفسي والاجتماعي والتعليم غير النظامي و إدارة الحالات الفردية، بما في ذلك للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مثل الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والأطفال غير المصحوبين بذويهم والأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، أدى عدم الوصول وانعدام الأمن وبُعد المناطق إلى تقييد تقديم الدعم والمساعدة للمهاجرين وكذلك اللاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحدودية المتضررة من النزاع، ولا سيما في صعدة والجوف.

مثّلت القيود والبروتوكولات المفروضة على التنقل بسبب جائحة فيروس كورونا

12. مصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة.

أثناء مراجعة أسماء اللاجئين ومطابقة الأسماء قبل استلام السلة الغذائية في مديرية خرز في مدينة لحج، 2020.
محمود فاضل / الشبكة اليمنية للانتاج لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

المستجد عقبة أمام استئناف برامج العودة الطوعية للاجئين الصوماليين (برنامج المساعدة على العودة الطوعية) والمهاجرين (برنامج العودة الإنسانية الطوعية).

أدى عدم وجود إطار شامل للجوء والهجرة وتقلص مساحة اللجوء بشكل عام إلى منع وكالات الإغاثة من الاستجابة للاحتياجات، بما في ذلك احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً. في الوقت نفسه، فإنه ينبغي تنفيذ استجابة شاملة ومستدامة مع المزيد من الشراكات والتعاون مع المنظمات الإنسانية والإنمائية الرئيسية. في الوقت الراهن، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة هما الوكالتين الوحيدتين التابعتين الأمم المتحدة المنخرطتين في تقديم الدعم للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في اليمن، ولا تزال الجهود جارية لتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. أيضاً، وتمشياً مع الالتزامات العالمية مثل الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والميثاق العالمي بشأن المهاجرين.

لا تزال الاستجابة المتعددة القطاعات للمهاجرين تواجه فجوات في التمويل على الرغم من تدهور أوجه الضعف وتفاقم الاحتياجات التي يعاني منها المهاجرون. لا تزال جائحة فيروس كورونا المستجد العالمية تتسبب في تفاقم الاحتياجات ؟؟؟

التحديات

بيئة العمل غير المواتية، خاصة في الشمال، تحد من حيز العمليات والتقييمات والدورات التدريبية مع الشركاء وتقديم المساعدات. بسبب هذه العوائق البيروقراطية، لم تتمكن المنظمة الدولية للهجرة من تقديم المساعدة المتعلقة بتسجيل المهاجرين مما يحول دون وصولهم إلى الخدمات المفيدة. علاوة على ذلك، لا يزال تسجيل وتوثيق اللاجئين وطالبي اللجوء متقطعاً في شمال اليمن. تواصل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التفاوض مع السلطات المعنية لتيسير الاستجابة الشاملة للمهاجرين واللاجئين.

أدت السياسات التقييدية والمواقف غير المتسامحة تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين إلى زيادة مخاطر الحماية، بما في ذلك الاحتجاز والاعتقال التعسفي والنقل القسري، لا سيما من شمال اليمن إلى المحافظات الجنوبية.

فرص كسب العيش محدودة بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية وكذلك بسبب البيئة القانونية وبيئة الحماية غير المواتية. يعتمد اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون على المساعدات الإنسانية التي يتم تقديمها من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وشركاؤهما المنفذين دون وجود فرص لتعزيز قدرتهم على المرونة الاقتصادية، لا سيما من خلال الوصول إلى الخدمات العامة وفرص العمل، في حين أن التمويل لا يزال يمثل تحدياً.

2.10 الخدمات اللوجستية

التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
51 مليون	18.6 مليون

الإنجازات

خلال الفترة يناير – يونيو 2021، قدمت المجموعة القطاعية للخدمات اللوجستية الدعم إلى 86 شريكًا إجمالاً.

قدمت المجموعة القطاعية خدمات التنسيق وإدارة المعلومات، فضلاً عن تيسير الوصول إلى الخدمات اللوجستية المشتركة. أيضاً، تم الحفاظ على الخدمة الإنسانية الآمنة والموثوقة لنقل الركاب جواً داخل اليمن وخارجه من خلال دائرة الأمم المتحدة للخدمات الجوية الإنسانية.

خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2021، عقدت المجموعة القطاعية للخدمات اللوجستية ثلاثة اجتماعات تنسيقية، واحتفظت بقائمة بريدية مخصصة، وتم نشر 15 منتج وتقرير على صفحة الويب المخصصة – والتي تلقت وحدها 3,217 مشاهدة للصفحة.

استمر تقديم الخدمات اللوجستية المشتركة مجاناً للمستخدمين. تم توفير حوالي 17,000 متر مربع من مساحة المستودعات المشتركة في عدن وباجل وصنعاء للمنظمات الإنسانية. في المواقع الثلاثة، تولت المجموعة القطاعية إدارة تخزين 4,264 متر مكعب من إمدادات الإغاثة نيابة عن 11 شريك.

بالإضافة إلى المخازن المشتركة، تولت المجموعة القطاعية للخدمات اللوجستية تيسير النقل البري لإمدادات الإغاثة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك تسريع استخراج التصاريح الأمنية اللازمة نيابة عن المنظمات الشريكة. تم تسليم حوالي 737 طن متري من الشحنات الإنسانية إلى ثمانية مواقع في خمس مديريات في أربع محافظات، من خلال شاحنات تم التعاقد معها من قبل برنامج الأغذية العالمي، نيابة عن تسع منظمات.

تولت المجموعة القطاعية للخدمات اللوجستية تيسير نقل 40 طن متري من المساعدات الإنسانية عن طريق البحر، نيابة عن ثلاثة شركاء. علاوة على ذلك، غطت المجموعة القطاعية تكاليف محطة النقل بين جدة والحديدة مقابل 461 طن متري من مواد الإغاثة نيابة عن أربعة شركاء – إدراكاً منها للفجوة القائمة في خيارات النقل البحري بالحاويات التي تخدم ميناء الحديدة.

خلال الفصل الأول، استعرض مكتب المنسق المقيم وفريق إدارة الأمن في البلاد الحاجة إلى القدرة الاحتياطية البحرية للمنظمات الإنسانية لتظل عند مستوياتها الحالية. بعد الاستعراض، تم اتخاذ قرار مفاده أن مستويات الطلب الحالية تقتضي خفض الأصول البحرية المستأجرة من قبل برنامج الأغذية العالمي من اثنين إلى واحد. علاوة على ذلك، تم الاتفاق على أنه لا ينبغي تغطية تمويل السفينة المتبقية من قبل المجموعة القطاعية للخدمات اللوجستية اعتباراً من أغسطس 2021 فصاعداً. لا تزال آلية التمويل المشترك البديلة في طور الصياغة من قبل فريق إدارة عمليات الأمم المتحدة.

خلال الفترة يناير – يونيو 2021، واصلت دائرة الأمم المتحدة للخدمات الجوية الإنسانية تكييف قدرتها وجدولها الزمني ومسارات رحلاتها لتوفير خدمة جوية دون انقطاع وضمنت قدرة العاملين في المنظمات الإنسانية على السفر بأمان داخل اليمن وخارجه.

خلال النصف الأول من عام 2021، تمكنت دائرة الأمم المتحدة للخدمات الجوية الإنسانية من إعادة فتح خط عمان – صنعاء – عمان وزادت تدريجياً من وتيرة الرحلات لجدولة 59 رحلة حتى يونيو 2021 – ثلاث رحلات أسبوعياً بين عمان وصنعاء، ورحلة واحدة أسبوعياً بين عمان وعدن.

في مارس 2021، تمت إضافة طائرة ثالثة إلى الأسطول، مما أتاح الربط المباشر بمأرب (مهبط صافر).

إجمالاً، قامت دائرة الأمم المتحدة للخدمات الجوية الإنسانية بتشغيل 359 رحلة جوية ونقل 5,428 راكب. من خلال الإبقاء على ثلاث طائرات قيد الاستخدام عبر ثلاث دول (جيبوتي وإثيوبيا والأردن)، فقد تمكنت من خدمة ثمان وجهات: أديس أبابا وعدن وعمان وجيبوتي والمكلا ومأرب وسيئون وصنعاء.

التحديات

بالإضافة إلى التحديات الأمنية التشغيلية التي يمثلها السياق اليمني، كان على دائرة الأمم المتحدة للخدمات الجوية الإنسانية أن تتعامل مع القيود غير المسبوقة المفروضة على النقل الجوي الدولي منذ بداية تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد. بحلول عام 2021، استمرت في التكيف السريع مع التدابير الوقائية غير المتوقعة والمتطورة ذات الصلة بجائحة فيروس كورونا المستجد، التي استحدثتها كل دولة على حده من أجل احتواء الجائحة.

2.11 آلية الاستجابة السريعة

عدد الأشخاص المحتاجين	عدد الأشخاص المستهدفين	أشخاص تم الوصول إليهم	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
0.67 مليون	0.67 مليون	0.14 مليون	38 مليون	1.7 مليون

الإنجازات

خلال هذه الفترة، كان هناك انخفاض في اتجاهات النزوح في اليمن، مما أدى إلى تحقيق الحد الأدنى من الأهداف كما هو مخطط لها. تلقى 136,626 شخص من النازحين حديثاً (19,518 أسرة) مساعدات عينية من آلية الاستجابة السريعة في الأشهر الستة الأولى، في حين تلقت 17,911 أسرة نازحة حديثاً (125,377 شخص من النازحين حديثاً) مساعدات نقدية متعددة الأغراض. حققت المساعدات العينية لآلية الاستجابة السريعة 20 بالمائة من أهداف خطة الاستجابة الإنسانية، في حين حققت المساعدات النقدية المتعددة الأغراض 31 بالمائة من أهداف خطة الاستجابة الإنسانية مقارنة بهدف إجمالي قدره 403,745 شخص. بالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية عامة لمرة واحدة إلى 67,347 شخص (9,621 أسرة).

طريقة التسجيل الخاصة بآلية الاستجابة السريعة التي تم توسيعها لتشمل مناطق العمليات الجديدة، والتي تغطي 86 بالمائة من البلاد، ساعدت على الحد من الازدواجية والاستبعاد، وتحسن توقيت تقديم المساعدات بنسبة 88 بالمائة في عام 2021. شكلت النساء والفتيات أكثر من نصف عدد الأشخاص المستهدفين، وشكلت الأسر التي تعيلها نساء 29.6 بالمائة من الأسر التي تم الوصول إليها.

ساهم استحداث نظام إدارة المعلومات في مكون المساعدات النقدية المتعددة الأغراض في استجابة آلية الاستجابة السريعة، وإحالة 21,000 أسرة مستفيدة إلى الشركاء العاملين في المجال الإنساني خلال هذه الفترة. علاوة على ذلك، كشفت الجولة الأخيرة من رصد ما بعد التوزيع لآلية الاستجابة السريعة عن معدل عام لرضا المستفيدين بلغ 98 بالمائة، مقارنة مع 97 بالمائة في عام 2020.

الفجوات

على الرغم من تحقيق ما يقرب من نصف الهدف من خلال التمويل الذي تم تأمينه، ظل نقص التمويل يمثل فجوة للمجموعة القطاعية لآلية الاستجابة السريعة في عام 2021. بدون تمويل إضافي للمساعدات العينية والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض في إطار آلية الاستجابة السريعة، فإن الكثير من الأسر النازحة في خطوط المواجهة والمناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين داخلياً، ستبقى دون دعم منقذ للأرواح. مع إنشاء آلية الاستجابة السريعة والعمل بكامل طاقتها، ستتيح الموارد الإضافية لشركاء آلية الاستجابة السريعة التعبئة في هذه المناطق وتسجيل الأسر النازحة وتقديم المساعدات لها.

أشخاص تم الوصول إليهم بحسب المديرية

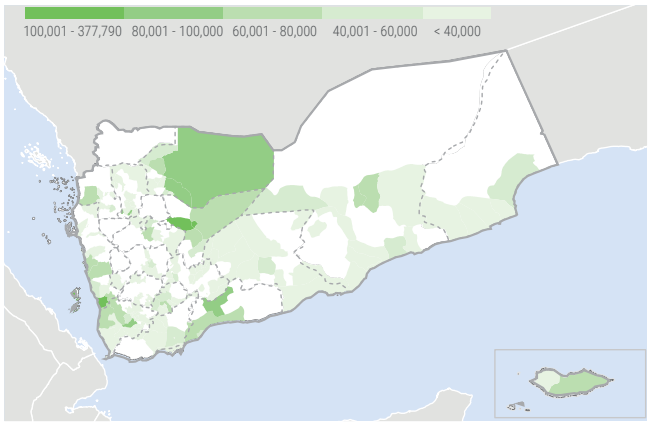

التحديات

على الرغم من إنشاء آلية الاستجابة السريعة والعمل بكامل طاقتها، مع التنفيذ السلس عموماً، فقد كان توقيع الاتفاقيات الفرعية مع المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والحصول على تصاريح السفر إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها يمثل تحدياً كبيراً لشركاء تنفيذ آلية الاستجابة السريعة، لا سيما في محافظتي الحديدة وصعدة، مما يحد أحياناً من قدرتهم على الاستجابة لتنبيهات النزوح من خلال المساعدات العينية والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض في الوقت المناسب.

أيضاً، شكلت تقلبات أسعار العملات تحدياً في الجنوب وتطلبت التنسيق الوثيق بين آلية الاستجابة السريعة ومجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق لضمان أن تعكس قيم التحويل المقدمة كجزء من المساعدات النقدية المتعددة الأغراض في إطار آلية الاستجابة السريعة الزيادة في تكاليف السلع الأساسية في المحافظات الجنوبية.

2.12 التنسيق

التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
38 مليون	8.6 ملايين

الإنجازات

قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمراجعة الاختصاصات ووضع خطة عمل عام 2021 لمعظم منصات التنسيق لتحسين التركيز الاستراتيجي وضمان مواءمة جميع آليات التنسيق ودعم البرمجة المشتركة بين القطاعات على مستوى المناطق، أي للفريق القطري للعمل الإنساني وآلية التنسيق المشترك بين المجموعات القطاعية ومجموعات العمل الخاصة بالنقد والأسواق. تم استبدال خلية الطوارئ برؤساء الوكالات الإنسانية، الذين يجتمعون كل أسبوع تحت رئاسة منسق الشؤون الإنسانية. يوفر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم في مجال التنسيق لرؤساء الوكالات الإنسانية.

أيضاً، يجري تعزيز آليات التنسيق المحلية للمساعدات النقدية والنوع الاجتماعي، وعقدت مجموعة العمل الخاصة بالنقد والأسواق في اليمن اجتماعات شهرية حول برامج المساعدة النقدية والقسائم واكتسبت زخماً في الأشهر الأخيرة بسبب الثقة والاهتمام المتزايدين. تم تنسيق فرق العمل الفني المختلفة على أساس الاحتياج، بما في ذلك فرق العمل الفني المعنية بالمراقبة والتقييم، وسلال الحد الأدنى للإنفاق لضمان البقاء على قيد الحياة، وتبادل العملات، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض.

هناك أكثر من 150 مجموعة بيانات تم نشرها من خلال موقع Humanitarian Data Exchange (تبادل المعلومات الإنسانية) الإلكتروني ويتم تحديث شبكة البيانات اليمنية باستمرار. تم عقد خمسة اجتماعات لفريق العمل المعني بإدارة المعلومات خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير لمعالجة القضايا الرئيسية مثل التوقعات السكانية لدورة التخطيط للبرامج الإنسانية لعام 2022. تتضمن بعض النتائج من خطة عمل فريق العمل المعني بإدارة المعلومات واختصاصات فريق العمل المعني بإدارة المعلومات مراجعة وتحديث واستخدام مجموعات البيانات التشغيلية المشتركة ومجموعات البيانات التشغيلية الأساسية، وتعزيز إدماج الرموز المرجعية للمواقع في جميع أنظمة وأدوات تقييم إدارة الاتصالات والمعلومات وتنفيذ بروتوكول تبادل المعلومات الخاص بآلية التنسيق المشترك بين المجموعات القطاعية ومواءمة أساليب تحليل البيانات على المستويات المشتركة بين القطاعات وتعزيز قدرات الشركاء الوطنيين على تنفيذ التقييمات.

أطلق صندوق التمويل الإنساني في اليمن أول تخصيص أساسي لعام 2021 في 8 يونيو، بعد أن قام بوضع استراتيجية التخصيص بالتشاور مع المجموعات القطاعية، ومراكز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمجلس الاستشاري لصندوق التمويل الإنساني في اليمن على مدى الشهرين السابقين. في النصف الأول من عام 2021، ضاعف صندوق التمويل الإنساني في اليمن جهوده لتعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. قام صندوق التمويل الإنساني في اليمن بإعادة ضبط ممارسات إدارة المخاطر لزيادة إمكانية وصول المنظمات غير الحكومية الوطنية إلى تخصيصاته، بالإضافة إلى معالجة أهلية ستة شركاء جدد للحصول على تمويل من صندوق التمويل الإنساني في اليمن، بما في ذلك أربع منظمات وطنية غير حكومية.

يتم بشكل روتيني تضمين قضايا الحماية وقضايا النوع الاجتماعي وقضايا الوصول في رسائل المناصرة والإحاطات.

التحديات

مثلت محدودية التمويل أحد التحديات الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 بنسبة 45.1 بالمائة فقط حتى نهاية يونيو 2021.

مثلت مواءمة التقييمات على مستوى البلاد تحدياً نظراً للأساليب والنُهج والأدوات المختلفة المستخدمة، ومع ذلك ، يجتمع فريق القيادة الفنية التابع للأمم المتحدة مرتين في الشهر لمناقشة التقدم المحرز وتقديم المشورة بشأن التحديات والمضي نحو نهج مشترك لدورة البرامج الإنسانية لعام 2022.

لا يزال غياب مصفوفة تتبع النزوح في المحافظات الشمالية يشكل تحدياً. لا تزال المناقشات مستمرة مع السلطات المعنية لإعادة العمل بذلك. اقترن ذلك بمحدودية التمويل، مما أثر على قدرة الشركاء على توسيع نطاق تنفيذ مبادرات الحلول الدائمة للنازحين داخلياً. هناك حاجة إلى نهج قائم على المناطق وتمويل طويل الأجل لضمان تنفيذ المبادرات طويلة الأجل.

2.13 المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ

التمويل المطلوب (دولار أمريكي)	التمويل المستلم (دولار أمريكي)
3.3 مليون	3.5 مليون

الإنجازات

واصلت المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ التي يقودها برنامج الأغذية العالمي تقديم الخدمات المنوطة بها، كملاذ أخير، استجابة لاحتياجات العمليات الإنسانية التي تشمل التنسيق وخدمة الإنترنت والاتصالات الأمنية وإدارة المعلومات ومكتب المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات وبناء القدرات في 15 موقعًا تشغيليًا مشترك في جميع أنحاء البلاد، وتحديداً في عدن والحديدة وحجة والمخا والمكلا والتربة ومأرب وإب وصنعاء.

بعد الإزالة الجزئية للقيود على الوصول، التي فرضتها تدابير التخفيف ذات الصلة بجائحة فيروس كورونا المستجد، انتقلت منهجية دعم المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ للمستخدمين من دعم المواقع عن بُعد إلى الدعم في المواقع.

أثر النزاع المستمر بشدة على البنية التحتية للاتصالات المحلية في البلاد، ولذلك قامت المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ بإنشاء وصيانة 15 موقعًا يوفر الربط الحيوي لتمكين المنظمات التي تقوم بتنفيذ الاستجابة من أداء أعمالها بكفاءة، بما يكفل في النهاية وصول المساعدات المنقذة للأرواح لمن هم في أمس الحاجة إليها.

الفجوات

أثر الافتقار إلى السعة والمحطات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جداً (الساتلية) وأجهزة الراديو ذات التردد العالي / التردد العالي جداً، بسبب القيود المفروضة على استيراد معدات الاتصالات، على قدرة المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ على تقديم الخدمات المنوطة بها، خاصة خدمات الاتصالات الأمنية في حجة ومأرب. في المناطق الشمالية، لم تتمكن تيليمن، المزود الوحيد المعتمد للاتصال عبر المحطات الطرفية ذات الفتحة الصغيرة جداً / الاتصال عبر الأقمار الصناعية، من توفير محطة واحدة منذ منتصف عام 2019، في حين ظلت القيود المفروضة على التعاقد مع الموردين الخارجيين مفروضة من قبل السلطة.

التحديات

- الصعوبات في تقديم الخدمات والتدريب في مجال بناء القدرات للشركاء من قبل المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد بسبب القيود على السفر.
- القدرة على الحفاظ على مستوى مناسب من تقديم خدمات المجموعة القطاعية للاتصالات في حالات الطوارئ بسبب قيود الاستيراد المفروضة على معدات الاتصالات و / أو تأخر التخليص الجمركي.
- التغطية غير المستقرة لشبكات وخدمات الاتصالات التي تعيق الجهود المبذولة لتحسين تقديم الخدمة.
- الاعتماد على مزود واحد للخدمات عبر الأقمار الصناعية معتمد من قبل السلطة في الشمال (تيليمن).
- الاعتماد القوي على مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات المحليين المحدودين وتوافر الخدمة.

الباب الثالث
الملحقات

تقيس الطبيبة طول وذراع الطفل المصاب بسوء التغذية (عز الدين علي محمد) في محافظة حجة.
2020م. محمود فاضل/الشبكة اليمنية للانتاج. خاص بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

3.1 الأمن الغذائي والزراعة

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 2	منع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			16.2 مليون	16 مليون	
الهدف المحدد 2.1	تحسين حالة استهلاك الغذاء للفئات السكانية الضعيفة وتقليل نسبة السكان الذين يواجهون ظروف المرحلة الثالثة وما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي			16.2 مليون	12.7 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 2.1.1	زيادة توافر الغذاء والحصول عليه للأسر الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء البلاد	تقديم المساعدة الغذائية الطارئة الفورية المنقذة للأرواح للأسر الأكثر ضعفاً التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي مما يسمح لها بتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية	عدد الأفراد الذين يتلقون مساعدات غذائية طارئة (عينية أو تحويلات نقدية أو قسائم) على أساس شهري	16.2 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة	12.7 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة	14.2 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة
			عدد الأفراد المزودين بمجموعات أدوات الطوارئ الزراعية والحيوانية والسمكية	16.2 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة	مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة	0.44 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة
الهدف المحدد 2.2	زيادة قدرة الأسر الضعيفة على الصمود أمام الصدمات من خلال تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش وزيادة دخل الأسرة			16.2 مليون	1.9 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 2.2.1	تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش وزيادة دخل الأسرة وإعادة تأهيل أصول الأمن الغذائي والبنية التحتية في المناطق التي ترتفع فيها مستويات انعدام الأمن الغذائي	إعادة تأهيل الأصول والبنية التحتية المجتمعية وتوفير فرص العمل الموسمية وزيادة دخل الأسرة من خلال التحويلات النقدية المشروطة والموسمية	عدد الأفراد المستفيدين من التحويلات النقدية المشروطة والموسمية لإعادة تأهيل الأصول المجتمعية والبنية التحتية	16.2 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة	1.9 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة	1.88 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة
		تزويد الأسر المستهدفة بدعم استعادة أصول سبل العيش والمساعدة في إنشاء الأعمال الصغيرة والمهارات في تعزيز القابلية للتوظيف	عدد الأفراد الذين حصلوا على دعم استعادة أصول سبل العيش والمساعدة في إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة والمهارات في تعزيز القابلية للتوظيف	16.2 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة	420,000 رجل وامرأة وفتى وفتاة	91,981 رجل وامرأة وفتى وفتاة
هدف المجموعة القطاعية 2.2.2	تعزيز التأهب للطوارئ والقدرة على الاستجابة	تعزيز التأهب للطوارئ وقدرات الاستجابة للشركاء والمجتمعات والسلطات من خلال أنشطة بناء القدرات وتطوير خطط الطوارئ	عدد تدريبات بناء قدرات التأهب المبكر التي تم إجراؤها	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
			عدد خطط الطوارئ التي تم وضعها	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

3.2 التغذية

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 1	منع تفشي الأمراض وتقليل معدلات الاعتلال والوفيات			7.6 ملايين	6.3 ملايين	
الهدف المحدد 1.2	التخفيف والوقاية والاستجابة للأمراض الوبائية التي يمكن الوقاية منها باللقاحات من خلال الاستجابة متعددة القطاعات بين 11 مليون شخص بما في ذلك 3 ملايين نازح بحلول نهاية عام 2021			7.6 ملايين	6.3 ملايين	
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	تحسين جودة تقديم خدمات التغذية بنسبة 78 في المائة في المديريات ذات الأولوية في اليمن بحلول عام 2021	بناء القدرات وتعزيز نظام التغذية.	عدد مواقع التغذية/ المرافق الصحية التي تضم موظفين مدربين على الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد	4,883	4,883	
		إجراء مراجعة التقدم والنظام المراقبة الشهرية لمؤشرات الأداء	عدد المديريات التي لديها معدلات متخلفة عن سداد الدفعات وحافظت على أقل من 15 في المائة لبرامج العلاج عبر العيادات الخارجية	331	260	
		مراجعات على أساس نصف سنوي وسنوي للاستجابات التغذوية وخطة عمل المجموعة	عدد المناطق التي لديها معدلات متخلفة عن سداد الدفعات وحافظت على أقل من 15 في المائة لبرامج التغذية التكميلية المستهدفة	323	284	
			النسبة المئوية لمواقع مراكز التغذية العلاجية التي يوجد بها طاقم مدرب وتستخدم إرشادات مكافحة العدوى بمركز التغذية العلاجية	154	154	
		توفير الإمدادات واللوجستيات لبناء القدرات	النسبة المئوية للمواقع العاملة في مجال مراقبة التغذية والتي تحوي عاملين مدربين على إرشادات مكافحة العدوى	300	300	
			عدد مواقع التغذية المزودة بمستلزمات معدات الحماية الشخصية	4,883	4,883	
			عدد الفرق المتنقلة التي تطبق التدابير الإرشادية المكيفة للوقاية من العدوى	380	380	
			عدد الفرق المتنقلة العاملة التي تثبت وجود حزمة متكاملة من الرعاية الصحية الأولية	24,000	24,000	
			عدد المتطوعين في شبكة الصحة المجتمعية المدربين على الوقاية من العدوى ومكافحتها	49,414	49,414	

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 2	منع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			4.8 ملايين	4.6 ملايين	
الهدف المحدد 2.3	خفض معدل انتشار سوء التغذية الحاد العالمي بين الأطفال دون سن الخامسة في اليمن بنسبة ٪2 بنهاية عام 2021			4.8 ملايين	4.6 ملايين	
هدف المجموعة القطاعية 2.3.1	توفير خدمات التغذية المنقذة للأرواح والوقائية للفتيات والفتيان دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات في 333 مديرية بحلول نهاية عام 2021	التنبؤ بالإمدادات والمشتريات والتجهيز المسبق والتوزيع ومراقبة توافر المخزون الشهري.	انخفاض النسبة المئوية لانتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة بين المحافظات التي شملها المسح / المقدرة من التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد المصدر: مسوحات سمارت/ التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد	11 %	أقل من 10 في المائة	1.88 مليون رجل وامرأة وفتى وفتاة
		الاستجابات القائمة على المرافق وخدمات الصحة والتغذية المتنقلة المتكاملة ومنصة المتطوعين للصحة والتغذية المجتمعية	عدد مسوحات سمارت التي تم إجراؤها	22	22	
		ضمان استمرارية الرعاية من خلال الحفاظ على القوى العاملة في مجال الصحة/ التغذية بما في ذلك المدفوعات القائمة على الأداء (الحوافز)				
هدف المجموعة القطاعية 2.3.2	توسيع نطاق التغطية الجغرافية لخدمات التغذية بنسبة 21 في المائة في جميع أنحاء البلاد مع التركيز على المديريات ذات الأولوية بحلول نهاية عام 2021	مراقبة أداء البرنامج على أساس شهري	النسبة المئوية للأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد المسجلين ضمن خدمات برنامج التغذية العلاجية عبر العيادات الخارجية مقابل الاستهداف السنوي	355,675	320,108	
		تنفيذ تقييمات التغذية على مستوى السكان في الوقت المناسب				
		سيساهم تقديم النقد للأسر الضعيفة وحالات سوء التغذية الحاد الوخيم وسوء التغذية الحاد المعتدل الخارجين من المستشفى/ العيادة في الوقاية من سوء التغذية الحاد.	النسبة المئوية لسوء التغذية الحاد الوخيم المصحوب بمضاعفات طبية الملتحقين بمركز التغذية العلاجية مقابل الاستهداف السنوي	39,519	27,664	12,955
			النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية المعتدل والمسجلين في برنامج التغذية التكميلية المستهدفة مقابل الاستهداف السنوي	1,652,058	998,395	730,622
			النسبة المئوية للنساء الحوامل والمرضعات المسجلات في برنامج التغذية التكميلية المستهدفة مقابل المستهدفات	1135,027	877 ,720	730,622

الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
		النسبة المئوية للأمهات اللاتي تم الوصول إليهن من خلال الاستشارة الفردية/ الجماعية الخاصة بتغذية الرضع وصغار الأطفال	2,459,095	1,721,337	1,261,417
		عدد البنات والبنين الذين تتراوح أعمارهم بين 59-6 شهرًا الذين يتلقون مسحوق المغذيات الدقيقة المتعددة	4,038,80	2,827,161	344,137
		عدد الأطفال الذكور والاناث الذين تتراوح أعمارهم بين 59-6 شهرًا الذين يتلقون مكملات فيتامين أ	308 ,4,877	4,633,443	35,991
		عدد البنين والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 23 شهرًا المعرضين لخطر سوء التغذية الذين تم الوصول إليهم من خلال برنامج التغذية التكميلية الشاملة	838,507	713 ,712	298,985
		عدد النساء الحوامل والمرضعات المعرضات لخطر سوء التغذية اللواتي تم الوصول إليهن من خلال برنامج التغذية التكميلية الشاملة	1,268,304	695 ,658	730,622
		عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين تم فحصهم من خلال نظام مراقبة التغذية	539,000	431,800	
		عدد النساء الحوامل والمرضعات المدعومات بالمساعدات النقدية	658,696	300,000	
		عدد مواقع برامج التغذية العلاجية للمرضى في العيادات الخارجية المزمع زيادتها في عام 2021	845	845	
		عدد الأطفال المقبولين في برنامج التغذية العلاجية في العيادات الخارجية/ مركز التغذية العلاجية المدعوم بترتيب الإحالة	27,664	11,065	
		عدد الفرق المتنقلة المراد زيادتها	229	229	
		نسبة مراكز التغذية العلاجية المزمع توسيع نطاقها عام 2021	34	34	
		عدد مواقع نظام مراقبة التغذية الجديدة التي تم فتحها بناءً على خطة توسيع النطاق	113	113	
		عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين خضعوا للفحص للكشف عن سوء التغذية الحاد في مرافق الصحة / التغذية	4,877,308	2,926,385	
		عدد مواقع تغذية الرضع وصغار الأطفال التي تم توسيع نطاقها	845	845	

3.3 الصحة

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 1	منع تفشي الأمراض وتقليل معدلات الاعتلال والوفيات			20.1 مليون	8.8 ملايين	
الهدف المحدد 1.2	التخفيف والوقاية والاستجابة للأمراض الوبائية والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات من خلال الاستجابة متعددة القطاعات بين 11.6 مليون شخص بما في ذلك 3 ملايين نازح بحلول نهاية عام 2021.			20.1 مليون	8.8 ملايين	
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	تعزيز التأهب والمراقبة بما في ذلك الكشف المبكر وتدابير الاستجابة للأمراض المعدية وتفشي الأوبئة بما في ذلك كوفيد-19	مراقبة تفشي الأمراض المعدية والتأهب والاستجابة من خلال نظام الإنذار المبكر والاستجابة والمختبرات والاستجابة القائمة على المجتمع ومرافق الرعاية الصحية	عدد حالات الكوليرا المشتبه بإصابتها التي تم الإبلاغ عنها والاستجابة لها عدد حالات الأمراض المعدية (لا تشمل الكوليرا)	20.1 مليون	2.8 مليون	1 مليون
هدف المجموعة القطاعية 1.2.2	زيادة وصول السكان المعرضين للخطر بما في ذلك النازحين داخليًا إلى حزمة الخدمات الدنيا ودعم النظام الصحي وقدرة المجتمع على الصمود على جميع المستويات وإعطاء الأولوية للصحة الإنجابية والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي والاستجابة لسوء التغذية الحاد وإدارة الأمراض غير المعدية	توفير الخدمات الصحية ودعمها مع الحد الأدنى من حزمة الخدمات والحد الأدنى من حزمة الخدمات الأولية والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ورعاية الأمراض غير المعدية من خلال الرعاية المجتمعية والرعاية الأولية والثانوية والثالثة في مرافق الصحة العامة والتوعية/الرعاية المتنقلة	عدد الاستشارات		8.8 ملايين شخص	7.2 ملايين شخص
هدف المجموعة القطاعية 1.2.3	تعزيز النظام الصحي والدعم التشغيلي للمرافق الصحية بما في ذلك من خلال الوقود والمياه والأكسجين وإدارة المعلومات الصحية والدعم المالي للعاملين في مجال الرعاية الصحية وتوفير الدعم الأساسي للرعاية المتقدمة التي تشتد الحاجة إليها في المديريات ذات الأولوية	الرعاية المتخصصة الأولية والثانوية والثالثة ودعم المرافق الصحية العاملة بشكل كامل والعاملة جزئيًا	عدد المرافق الصحية المدعومة بالتكاليف التشغيلية (الوقود والمياه / الأكسجين / إعادة التأهيل)	4,700 مرفق صحي	3,500 مرفق صحي	926 مرفق صحي

3.4 المياه والصرف الصحي والنظافة

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 1	منع تفشي الأمراض وتقليل معدلات الاعتلال والوفيات			14.8 مليون	6.9 ملايين	
الهدف المحدد 1.2	التخفيف والوقاية والاستجابة للأمراض الوبائية والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات من خلال الاستجابة متعددة القطاعات بين 11.6 مليون شخص بما في ذلك 3 ملايين نازح بحلول نهاية عام 2021			14.8 مليون	6.9 ملايين	
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	معالجة احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الحادة للحد من الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بين الفئات السكانية الضعيفة والمعرضة للخطر من خلال توفير المساعدة والخدمات المنقذة للأرواح في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الوقت المناسب	توفير الدعم التشغيلي وقطع الغيار والإصلاحات السريعة لأنظمة المياه والصرف الصحي	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب وأنظمة الصرف الصحي	6,276,549	4,581,935	4,174,448
		توفير عوامل تعقيم المياه ودعم معالجة إمدادات المياه ومراقبة جودة المياه	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على إمدادات كافية من المياه الصالحة للشرب	4,023,619	2,937,277	
		توفير الوصول إلى المياه الصالحة للشرب من خلال نقل المياه بالشاحنات وخزانات المجتمع	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على ما لا يقل عن 15 لترًا من المياه الصالحة للشرب في اليوم	3,572,804	2,608,178	1,207,776
		توفير خيارات معالجة المياه المنزلية من خلال أقراص الكلور	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الحاصلين على امدادات كافية من معدات معالجة المياه المنزلية / تنقية المياه الصالحة للشرب	2,830,855	2,066,549	171,139
		توفير خيارات الصرف الصحي المنزلية المناسبة للجنسين	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يمكنهم الوصول إلى مرحاض آمن وفعال ومناسب للجنسين	1,903,047	1,389,241	26,933
		تقديم الدعم لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها وحملات التنظيف بقيادة المجتمع	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين حصلوا على مرافق صحية بيئية محسنة	3,968,606	2,897,117	
		توفير مواد النظافة (بما في ذلك مجموعات أدوات الوقاية من الكوليرا ومعدات الوقاية من الإصابة والمراقبة) والترويج للنظافة والتوعية بها	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على مواد النظافة المناسبة والتوعية	9,434,712	6,887,421	1,052,991

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
هدف المجموعة القطاعية 1.2.3	توفير أو استعادة الوصول المستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الآمنة في المناطق ذات الحاجة الماسة والمخاطر العالية للأمراض ومخاوف الحماية.	إصلاح أو إعادة تأهيل أو زيادة أنظمة المياه والصرف الصحي في المناطق ذات المخاطر الصحية العامة العالية	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب وأنظمة الصرف الصحي	8,671,488	6,330,261	2,994,802
الهدف الاستراتيجي 2	منع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			14.8 مليون	6.9 مليون	
الهدف المحدد 2.1	تحسين حالة استهلاك الغذاء للفئات السكانية الضعيفة وتقليل نسبة السكان الذين يواجهون المرحلة الثالثة وما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي			14.8 مليون	6.9 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 2.1.1	معالجة احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الحادة للحد من الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بين الفئات السكانية الضعيفة والمعرضة للخطر من خلال توفير المساعدة والخدمات المنقذة للأرواح في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة في الوقت المناسب	توفير الدعم التشغيلي وقطع الغيار والإصلاحات السريعة لأنظمة المياه والصرف الصحي	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على أنظمة التزويد بالمياه الصالحة للشرب	6,276,549	4,581,935	4,174,448
		توفير عوامل تطهير المياه ودعم معالجة إمدادات المياه ومراقبة جودة المياه	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على إمدادات كافية من المياه الصالحة للشرب	4,023,619	2,937,277	
		توفير الوصول إلى المياه الصالحة للشرب من خلال نقل المياه بالشاحنات وخزانات المجتمع	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على أنظمة الصرف الصحي	3,572,804	2,608,178	2,994,802
		توفير خيارات معالجة المياه المنزلية من خلال أقراص الكلور وفلترات المياه	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الحاصلين على امدادات كافية من معدات معالجة المياه المنزلية / تنقية المياه الصالحة للشرب	2,830,855	2,066,549	171,139
		توفير خيارات الصرف الصحي المنزلية المناسبة للجنسين	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يمكنهم الوصول إلى مرحاض آمن وفعال ومناسب للجنسين	1,903,047	1,389,241	26,933
		تقديم الدعم لجمع النفايات الصلبة والتخلص منها وحملات التنظيف بقيادة المجتمع	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين حصلوا على مرافق صحية بيئية محسنة	3,968,606	2,897,117	
		توفير مواد النظافة (بما في ذلك مجموعات أدوات الوقاية من الكوليرا ومعدات الوقاية من الإصابة والمراقبة) والترويج للنظافة والتوعية بها	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على مواد النظافة المناسبة والتوعية	9,434,712	6,887,421	1,052,991

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
هدف المجموعة القطاعية 1.2.3	توفير أو استعادة الوصول المستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة في المناطق ذات الحاجة الماسة والمخاطر العالية للأمراض ومخاوف الحماية.	إصلاح أو إعادة تأهيل أو زيادة أنظمة المياه والصرف الصحي في المناطق ذات المخاطر الصحية العامة العالية	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب وأنظمة الصرف الصحي	8,671,488	6,330,261	1,052,991
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			12.7 مليون	6.9 ملايين	
الهدف المحدد 3.3	توفير وصول آمن وكريم وهادف إلى خدمات إنقاذ الأرواح والخدمات الإنسانية عالية الجودة مما يضمن تعزيز الخدمة العامة للأشخاص المحتاجين لضمان إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجًا مع مراعاة السن والجنس والإعاقة والوضع الاجتماعي بحلول نهاية عام 2021			12.7 مليون	6.9 ملايين	
هدف المجموعة القطاعية 3.3.2	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة للحد من الاحتياجات الضرورية ومخاطر الحماية للنازحين من النساء والرجال والفتيان والفتيات المتضررين من الصراع والكوارث الطبيعية	توفير عوامل تطهير المياه ودعم معالجة إمدادات المياه ومراقبة جودة المياه.	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على إمدادات كافية من المياه الصالحة للشرب	4,023,619	2,937,277	
		توفير الوصول إلى المياه الصالحة للشرب من خلال نقل المياه بالشاحنات وخزانات المجتمع	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على ما لا يقل عن 15 لترًا من المياه الصالحة للشرب في اليوم	3,572,804	2,608,178	1,207,776
		توفير خيارات الصرف الصحي المنزلية المناسبة للجنسين	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات المدعومين بإمكانية الوصول إلى مرحاض آمن وفعال ومناسب للجنسين	1,903,047	1,389,241	37,510
		حملات التنظيف التي يقودها المجتمع للنازحين والفئات الضعيفة	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين حصلوا على مرافق صحية بيئية محسنة	2,580,080	1,883,481	
		توفير مواد النظافة (بما في ذلك مجموعات أدوات الوقاية من الكوليرا وأدوات الوقاية من العدوى وأدوات المراقبة) وتعزيز النظافة والتوعية بها	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على مواد النظافة المناسبة والتوعية	9,434,712	6,887,421	1,052,991
هدف المجموعة القطاعية 3.3.3	توفير أو استعادة الوصول المستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الآمنة في المناطق ذات الحاجة الماسة والمخاطر العالية للأمراض ومخاوف الحماية.	توسيع و / أو تطوير أنظمة المياه والصرف الصحي لتحسين الظروف المستدامة للنازحين داخليًا	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب وأنظمة الصرف الصحي	8,671,488	6,330,261	1,052,991

3.5 التعليم

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 1	منع تفشي الأمراض وتقليل معدلات الاعتلال والوفيات			3.4 ملايين	2.3 مليون	
الهدف المحدد 1.2	التخفيف والوقاية والاستجابة للأمراض الوبائية والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات من خلال الاستجابة متعددة القطاعات بين 11.6 مليون شخص بما في ذلك 3 ملايين نازح بحلول نهاية عام 2021.			3.4 ملايين	2.3 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	منع تفشي الأمراض المعدية في المدارس وبيئة التعلم من خلال زيادة الوعي بممارسات النظافة وتوفير خدمات عادلة	توفير ونشر حزم التثقيف الصحي والنظافة.	عدد الأطفال الذين لديهم وعي متزايد حول ممارسات الصحة والنظافة في بيئة تعليمية آمنة وعملية وصحية.	3.4 ملايين	2.3 مليون	12,463
الهدف الاستراتيجي 2	منع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			1.6 مليون	1.1 مليون	
الهدف المحدد 2.1	تحسين حالة استهلاك الغذاء للفئات السكانية الضعيفة وتقليل نسبة السكان الذين يواجهون المرحلة الثالثة وما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.			1.6 مليون	1.1 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 2.1.1	المساهمة في الوقاية من المجاعة بين الطلاب والمتعلمين اليمنيين الأكثر ضعفًا من خلال ضمان وصولهم إلى خدمات الغذاء والتغذية ودعم زيادة قدرة مقدمي الرعاية على الصمود	توفير وجبات خفيفة و / أو وجبات مدعمة للطلاب تقديم وجبات طعام للمدرسين وادارة المدارس في المدارس المستهدفة تقديم جلسات توعية حول ممارسات التغذية الجيدة.	عدد الطلاب والمدرسين وإدارة المدارس المستفيدين من برنامج التغذية المدرسية في مرافق التعلم الرسمية وغير الرسمية	1.6 مليون	1.1 مليون	1.4 مليون
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			3.1 ملايين	2.1 مليون	
الهدف المحدد 3.1	التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب النزاعات والكوارث ومعالجتها من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة للنساء والرجال والفتيان والفتيات المعرضين للخطر بما في ذلك النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة.			3.1 ملايين	2.1 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 3.1.1	حماية الفتيات والفتيان الأكثر ضعفاً في سن المدرسة من مخاطر العنف من خلال ضمان الوصول إلى بيئة تعليمية آمنة وشاملة تعزز العافية والقدرة على الصمود.	تزويد الأطفال ببرامج التعليم غير النظامي بما في ذلك الحصص التعويضية وبرنامج التعلم السريع والتعليم العلاجي وفصول محو الأمية والحساب دعم توفير التعليم النظامي للأطفال في سن المدرسة	عدد الأطفال في سن المدرسة الملتحقين بالتعليم الوقائي غير الرسمي عدد الأطفال المدعومين للالتحاق بالتعليم العام الرسمي	3.1 ملايين	2.1 مليون	

3.6 الحماية

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 1	منع تفشي الأمراض وتقليل معدلات الاعتلال والوفيات			15.8 مليون	2.4 مليون	
الهدف المحدد 1.1	التخفيف من مخاطر الحماية بسبب الأوبئة ومعالجتها من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة للنساء والرجال والفتيان والفتيات المعرضين للخطر بما في ذلك النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة			15.8 مليون	2.4 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 1.1.1	توفير خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة وضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحون.	تقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض من خلال تقييمات الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والحماية	عدد الأسر المستفيدة من المساعدات النقدية متعددة الأغراض	15.8 مليون	285,000	74,317
		المراكز المجتمعية	عدد المراكز المجتمعية التي تقدم مساعدات وخدمات الحماية المدعومة	لا يوجد	40	19
		تقديم خدمات حماية الطفل الحرجة بما في ذلك إدارة الحالة والبحث عن المفقودين ولم شملهم ومساعدة الضحايا	عدد الأطفال الذين تم الوصول إليهم بخدمات حماية الطفل الحرجة	8.6 مليون	19,800	7,025
		توزيع مجموعات الأدوات المنزلية والإنتقالية	عدد مجموعات الأدوات الإنتقالية الموزعة عدد مجموعات أدوات معالجة ما بعد الاغتصاب	6.3 مليون	100,000	241
		تقديم خدمات متعددة القطاعات للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد المستفيدين من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين تم الوصول إليهم بخدمات متعددة القطاعات ودعم نقدي لإنقاذ أرواحهم من العنف القائم على النوع الاجتماعي	6.3 مليون	250,000	70,143
		القيام ببناء القدرات والتخفيف من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد مقدمي الخدمة الذين تم تدريبهم	لا يوجد	1,500	255
		تحرير الأراضي الملوثة والتخلص من الذخائر غير المنفجرة	المساحة المقدرة بالمتر المربع للأرض التي تم تطهيرها أو مسحها	12.4 مليون	1.5 مليون	

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
هدف المجموعة القطاعية 1.1.2	دعم الآليات المجتمعية التي تعزز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتساعد على تحديد مخاطر الحماية ومعالجتها	دعم مبادرات حماية المجتمع بشأن المعلومات والوعي والسلامة وتعزيز القدرة على الصمود	عدد الأشخاص المستفيدين من مبادرات الحماية المجتمعية	15.8 مليون	161,422	2,088
		دعم شبكات الحماية المجتمعية	عدد الأشخاص المشتركين كأعضاء في شبكات ولجان الحماية المجتمعية	15.8 مليون	1.408	856
		دعم سبل كسب العيش وبناء المهارات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان الضعفاء الذين يحصلون على أنشطة بديلة مدرة للدخل وأنشطة بناء المهارات	6.3 مليون	80,000	15,605
		القيام بأنشطة منع العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان المستضعفين الذين تم الوصول إليهم بالتوعية حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	6.3 مليون	1,486,615	400,964
		زيادة الوعي بالمخاطر التي تشكلها الألغام وتوفير أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة	عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم برسائل التوعية المنقذة للأرواح بمخاطر الألغام	12.4 مليون	2,400,000	378,052
الهدف الاستراتيجي 2	منع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			15.8 مليون	2.4 مليون	
الهدف المحدد 2.4	التخفيف من مخاطر الحماية بسبب انعدام الأمن الغذائي ومعالجتها			15.8 مليون	2.4 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 2.4.1	الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة وضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحون	تقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض من خلال تقييمات الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات الحماية	عدد الأسر المستفيدة من المساعدات النقدية متعددة الأغراض	15.8 مليون	285,000	74,317
		المراكز المجتمعية	عدد المراكز المجتمعية التي تقدم مساعدات وخدمات الحماية المدعومة	لايوجد	40	19
		تقديم خدمات حماية الطفل الحرجة بما في ذلك إدارة الحالة والبحث عن المفقودين ولم شملهم ومساعدة الضحايا	عدد الأطفال الذين تم الوصول إليهم بخدمات حماية الطفل الحرجة	8.6 مليون	19,800	7,025
		القيام ببناء القدرات والتخفيف من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد مقدمي الخدمة الذين تم تدريبهم	لايوجد	1,500	255
		تحرير الأراضي الملوثة والتخلص من الذخائر غير المنفجرة	المساحة المقدرة بالمتر المربع للأرض التي تم تطهيرها أو مسحها	12.4 مليون	1.5 مليون	
		دعم تنسيق قطاع مساعدة الضحايا	عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم من خلال أنشطة مساعدة الضحايا	12.4 مليون		

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
هدف المجموعة القطاعية 2.4.2	دعم الآليات المجتمعية التي تعزز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتساعد على تحديد مخاطر الحماية ومعالجتها	دعم شبكات الحماية المجتمعية	عدد الأشخاص المشتركين كأعضاء في شبكات ولجان الحماية المجتمعية	15.8 مليون	1,408	856
		دعم سبل كسب العيش وبناء المهارات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان الضعفاء الذين يحصلون على أنشطة بديلة مدرة للدخل وأنشطة بناء المهارات	6.3 مليون	80,000	15,605
		القيام بأنشطة منع العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان المستضعفين الذين تم الوصول إليهم بالتوعية حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	6.3 مليون	1,486,615	400,964
		زيادة الوعي بالمخاطر التي تشكلها الألغام وتوفير أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة	عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم برسائل التوعية المنقذة للأرواح بمخاطر الألغام	12.4 مليون	2,400,000	378,052

الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم	15.8 مليون	2.4 مليون	
الهدف المحدد 3.1	التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب النزاعات والكوارث ومعالجتها من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة للنساء والرجال والفتيان والفتيات المعرضين للخطر بما في ذلك النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة.	15.8 مليون	1 مليون	

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
هدف المجموعة القطاعية 3.1.1	توفير خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة وضمان الاهتمام بالاحتياجات الخاصة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحون.	إجراء بناء القدرات في مجال الحماية	عدد الأشخاص المستفيدين من التدريب على الحماية أو بناء القدرات	15.8 مليون	6,096	436
		توفير المساعدة النقدية للحماية من خلال برامج الحماية وإدارة الحالة	عدد الأفراد المستفيدين من مساعدات الحماية النقدية	15.8 مليون	125,000	7,442
		تقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض من خلال تقييمات الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وتقييمات احتياجات الحماية	عدد الأسر المستفيدة من المساعدات النقدية متعددة الأغراض	15.8 مليون	285,000	74,317
		المراكز المجتمعية	عدد المراكز المجتمعية التي توفر الحماية	لايوجد	40	19
		دعم القدرة على الصمود في المجتمع والدعم النفسي والاجتماعي للبالغين	عدد الأشخاص المستفيدين من دعم القدرة على الصمود المجتمعي (لا يشمل حماية الطفل أو العنف القائم على النوع الاجتماعي)	15.8 مليون	100,000	18,073
		تقديم المساعدة القانونية والاستشارات القانونية، والمشورة، والتوعية، بما في ذلك التوثيق المدني	عدد المستفيدين من المساعدة القانونية	15.8 مليون	122,739	10,168
		تعزيز صمود المجتمع بالنسبة للأطفال ومقدمي الرعاية من خلال الوصول إلى أنشطة العافية الجسدية والنفسية	عدد الأطفال ومقدمي الرعاية في المناطق المتضررة من النزاع الذين يتلقون أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي.	8.6 مليون	990,000	192,623
		تقديم خدمات حماية الطفل الحرجة بما في ذلك إدارة الحالة والبحث عن المفقودين ولم شملهم ومساعدة الضحايا	عدد الأطفال الذين تم الوصول إليهم بخدمات حماية الطفل الحرجة	8.6 مليون	19,800	7,025
		توزيع مجموعات الأدوات المنزلية والأدوات الإنتقالية	عدد مجموعات الأدوات الإنتقالية الموزعة عدد مجموعات أدوات علاج ما بعد الاغتصاب	6.3 مليون	100,000	241
		القيام ببناء القدرات والتخفيف من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد مقدمي الخدمة الذين تم تدريبهم	لايوجد	1,500	

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف المحدد 3.2	تعزيز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتحديد مخاطر الحماية ومعالجتها من خلال مراقبة الحماية والآليات المجتمعية والاستجابة الإنسانية.			15.8 مليون	2.4 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 3.2.1	توفير خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة، وضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحون.	تحرير الأراضي الملوثة والتخلص من الذخائر غير المنفجرة	المساحة المقدرة بالمتر المربع للأرض التي تم تطهيرها أو مسحها	12.4 مليون	1.5 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 3.2.2	دعم الآليات المجتمعية التي تعزز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتساعد على تحديد مخاطر الحماية ومعالجتها	دعم مبادرات حماية المجتمع بشأن المعلومات والوعي والسلامة وتعزيز القدرة على الصمود	عدد المستفيدين من المبادرات المجتمعية	15.8 مليون	161,422	2,088
		دعم شبكات الحماية المجتمعية	عدد الأشخاص المشتركين كأعضاء في شبكات ولجان الحماية المجتمعية	15.8 مليون	1.408	856
		إجراء مراقبة الحماية وتقييم احتياجات المجتمع	عدد الأشخاص الذين تمت استشارتهم أو تقييمهم بشكل مباشر من خلال مراقبة الحماية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني	15.8 مليون	1,154,381	289
		دعم سبل كسب العيش وبناء المهارات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان الضعفاء الذين يحصلون على أنشطة بديلة مدرة للدخل وبناء المهارات	6.3 مليون	80,000	15,605
		القيام بأنشطة منع العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد النساء والفتيات والرجال والفتيان المستضعفين الذين تم الوصول إليهم بالتوعية حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	6.3 مليون	1,486,615	400,964
		دعم سبل كسب العيش وبناء المهارات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد المراكز/المساحات الآمنة للنساء والفتيات التي سيتم إنشاؤها	لايوجد	75	2
		زيادة الوعي بالمخاطر التي تشكلها الألغام وتوفير أنشطة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة	عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم برسائل التوعية المنقذة للأرواح بمخاطر الألغام	12.4 مليون	2,400,000	378,052

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف المحدد 3.4	تقليل تعرض النساء والفتيات للعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال خلق بيئة مواتية، وتعزيز الوصول والقدرة على الصمود.			6.3 ملايين	250,000	
هدف المجموعة القطاعية 3.4.1	توفير خدمات الحماية للنساء والرجال والفتيات والفتيان للتخفيف من مخاطر الحماية ومعالجتها بسبب النزاعات والكوارث وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة وضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك النازحون.	تقديم خدمات متعددة القطاعات للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد المستفيدين من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين تم الوصول إليهم بخدمات متعددة القطاعات ودعم نقدي لإنقاذ أرواحهم من العنف القائم على النوع الاجتماعي	6.3 مليون	250,000	70,143
هدف المجموعة القطاعية 3.4.2	دعم الآليات المجتمعية التي تعزز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتساعد على تحديد مخاطر الحماية ومعالجتها	دعم سبل كسب العيش وبناء المهارات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد المراكز / المساحات الآمنة للنساء والفتيات التي سيتم إنشاؤها	لايوجد	75	2

3.7 المأوى والمواد غير الغذائية

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 1	منع تفشي الأمراض وتقليل معدلات الاعتلال والوفيات			5.3 ملايين	2.6 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	التخفيف والوقاية والاستجابة للأمراض الوبائية والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات من خلال الاستجابة متعددة القطاعات بين 11.6 مليون شخص بما في ذلك 3 ملايين نازح بحلول نهاية عام 2021			5.3 ملايين	2.6 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح في حالات الطوارئ والظروف المعيشية الصعبة الطويلة الأمد المرتبطة بالعنف المسلح والأخطار الموسمية أو الطبيعية للنازحين والمتضررين بما في ذلك التخزين المسبق المنتظم والمتوقع لمخزونات الطوارئ.	التوزيع العيني لعدد من المواد غير الغذائية الأساسية والمساكن الإيوائية الطارئة والقابلة للنقل المساعدة النقدية لدعم الإيجار ودعم فصلي الشتاء والصيف	النسبة المئوية للأسر المستهدفة النازحة حديثًا أو التي طال أمدها لديها إمكانية الوصول إلى المواد غير الغذائية المنقذة للأرواح ودعم المأوى	5.3 ملايين	2.6 مليون	32,678
هدف المجموعة القطاعية 1.2.2	تطوير قدرة السكان المتضررين على الصمود من خلال حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل لتحسين الظروف دون المستوى مع الأخذ في الاعتبار أيضًا متانة الهياكل وتعزيز استخدام المواد المحلية والحد من مخاطر الكوارث.	التوزيع العيني لمجموعات صيانة المأوى وتحسينها وحلول التخفيف من حدة السيول. المساعدة النقدية لإعادة تأهيل المنزل وإعادة بنائه	النسبة المئوية للأسر المستهدفة التي تتمتع بقدرة محسّنة على الصمود من خلال حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل	3 ملايين	1.2 مليون	
الهدف الاستراتيجي 2	منع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			295,000	20,000	
الهدف المحدد 2.2	زيادة قدرة الأسر الضعيفة على الصمود أمام الصدمات من خلال تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش وزيادة دخل الأسرة			295,000	20,000	
هدف المجموعة القطاعية 2.2.1	لتطوير قدرة السكان المتضررين على الصمود من خلال حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل لتحسين الظروف دون المستوى مع الأخذ في الاعتبار أيضًا متانة الهياكل وتعزيز استخدام المواد المحلية والحد من مخاطر الكوارث.	المنح النقدية لدعم سبل العيش المتعلقة بالمأوى والنقد مقابل العمل (التخفيف من حدة السيول)	النسبة المئوية للأسر المستهدفة التي تتمتع بقدرة محسّنة على الصمود من خلال حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل	295,000	20,000	

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			5.3 مليون	2.6 مليون	
الهدف المحدد 3.1	توفير وصول آمن وكريم وهادف إلى خدمات إنقاذ الأرواح والخدمات الإنسانية عالية الجودة مما يضمن تعزيز الخدمة العامة للأشخاص المحتاجين ويضمن كذلك إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجًا مع مراعاة السن والجنس والإعاقة والوضع الاجتماعي بحلول نهاية عام 2021.			5.3 مليون	2.6 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 3.1.1	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح في حالات الطوارئ والظروف المعيشية الطويلة الأمد المرتبطة بالعنف المسلح والأخطار الموسمية أو الطبيعية للنازحين والسكان المتضررين بما في ذلك التخزين المسبق المنتظم والمتوقع لمخزونات الطوارئ.	التوزيعات العينية للمواد غير الغذائية الأساسية والمساكن الإيوائية الطارئة والقابلة للنقل المساعدة النقدية لدعم الإيجار ودعم فصلي الشتاء والصيف	النسبة المئوية للأسر المستهدفة النازحة حديثًا أو التي طال أمدها والتي لديها إمكانية الوصول إلى دعم المواد غير الغذائية المنقذة للأرواح ودعم المأوى	5.3 مليون	2.6 مليون	
هدف المجموعة القطاعية 3.1.2	تطوير قدرة السكان المتضررين على الصمود من خلال حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل لتحسين الظروف دون المستوى مع الأخذ في الاعتبار أيضًا متانة الهياكل وتعزيز استخدام المواد المحلية، والحد من مخاطر الكوارث.	التوزيع العيني لمجموعات أدوات صيانة المأوى والتحسينات وحلول التخفيف من حدة السيول المساعدة النقدية لإعادة تأهيل المنازل وإعادة بنائها دعم الإسكان والأراضي والممتلكات	النسبة المئوية لقدرة السكان المتضررين على الصمود التي تم تطويرها أو تعزيزها من خلال حلول المأوى المتوسطة وطويلة الأجل	3 ملايين	1.2 مليون	

3.8 تنسيق وإدارة المخيمات

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 3		حماية المدنيين ومساعدتهم		1.2 مليون	852,000	
الهدف المحدد 3.3		توفير وصول آمن وكريم وهادف إلى الخدمات الإنسانية المنقذة للأرواح وذات الجودة، مما يضمن تعزيز الخدمة العامة للأشخاص المحتاجين لضمان إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجًا مع مراعاة السن والجنس والإعاقة والوضع الاجتماعي بحلول نهاية عام 2021		1.2 مليون	852,000	
هدف المجموعة القطاعية 3.1.1	تعزيز الوصول الآمن إلى الخدمات متعددة القطاعات على مستوى الموقع من خلال تحسين الإشراف على المواقع والتنسيق	سيتم إنشاء هياكل تنسيق وإدارة المخيمات في مواقع النازحين داخليًا ودعمها وتنسيقها من أجل تسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية للأشخاص الأكثر ضعفًا في مواقع استضافة النازحين داخليًا. سيتم تصعيد الفجوات الرئيسية في الاستجابة من خلال نظام الإحالة والتصعيد الخاص بتنسيق إدارة المخيمات من خلال المراقبة على أساس منطقة الموقع. وستعمل المجموعة مع القطاعات الأخرى لحشد الاستجابة وفقًا لذلك. بالنسبة للفجوات الحرجة في البنية التحتية والسلامة التي لا تستطيع القطاعات الأخرى الاستجابة لها سيقوم قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بتنفيذ الصيانة كملاذ أخير والمشاريع التي يقودها المجتمع لمعالجة هذه الفجوات.	عدد النازحين الذين يعيشون في مواقع مدارة وتحت الإشراف	1.2 مليون	851,880	550,724
			عدد الأشخاص الذين يتم تقييم احتياجاتهم ونقاط ضعفهم من خلال أنظمة مراقبة الخدمة	1.2 مليون	851,880	333,187
			عدد المواقع التي تتلقى الصيانة لمعالجة الثغرات الحرجة في مجال السلامة والبنية التحتية	1,589	756	132
هدف المجموعة القطاعية 3.1.2	تعزيز التنظيم الذاتي المجتمعي والتماسك المجتمعي	ستدعم المجموعة وستدرب الهياكل المجتمعية الشاملة التي ستكون ضرورية في تنظيم المواقع وحشد المجتمع. وبالنسبة للصيانة والمشاريع التي يقودها المجتمع ستعطي المجموعة الأولوية للنقد مقابل العمل وطرائق الحوافز لتعزيز ملكية المجتمع وقدرته على الصمود.	عدد أعضاء اللجان المجتمعية ذاتية التنظيم في مواقع النازحين	3,407	2,435	2,233
			النسبة المئوية لمشروعات صيانة الموقع التي يتم تنفيذها من خلال أساليب النقد مقابل العمل وطرائق الحوافز المجتمعية	100%	80%	
هدف المجموعة القطاعية 3.1.3	تأمين الوصول إلى المعلومات وآليات رفع الملاحظات والشكاوى للسكان النازحين	ستجري المجموعة حملات إعلامية في المواقع لزيادة وعي المجتمع حول الخدمات المتاحة لهم. وسيعمل قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بشكل وثيق مع المجموعات الأخرى لدعم انتشار الرسائل الرئيسية بين سكان الموقع وخاصة فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض المعدية، والسلامة من الحرائق، والاستعداد للكوارث الطبيعية. وستنشئ المجموعة آليات للشكاوى والملاحظات وتحافظ عليها والتي يمكن لجميع سكان الموقع الوصول إليها والتي سيتم جمعها وتحليلها وإحالتها بشكل منتظم لاتخاذ الإجراءات اللازمة.	عدد سكان الموقع الذين يتلقون معلومات حول الخدمات المتاحة والقضايا ذات الصلة	1,192,424	851,880	145,780
			النسبة المئوية للشكاوى أو التعليقات التي تم التحقيق فيها أو حلها أو تصعيدها (أي نظام الإحالة والتصعيد) والنتائج التي يتم إرجاعها إلى مقدم الشكوى خلال الإطار الزمني المتفق عليه	100%	80%	

3.9 القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 1	منع تفشي الأمراض وتقليل معدلات الاعتلال والوفيات			275,010	275,010	
الهدف المحدد 1.1	التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب الكوارث والصراع وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة ومعالجتها من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة وضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك الأشخاص النازحون.			275,010	103,000	
هدف المجموعة القطاعية 1.1.1	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح متعددة القطاعات وخدمات الحماية المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المعرضين للخطر	تقديم المساعدة الصحية	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المدعومين بالرعاية الصحية	275,010	103,000	49,129
الهدف المحدد 1.2	التخفيف والوقاية والاستجابة للأمراض الوبائية والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات من خلال الاستجابة متعددة القطاعات بين 11.6 مليون شخص بما في ذلك 3 ملايين نازح بحلول نهاية عام 2021			275,010	21,600	
هدف المجموعة القطاعية 1.2.1	تقديم المساعدات متعددة القطاعات المنقذة للأرواح وخدمات الحماية المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المعرضين للخطر	توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة بما في ذلك المياه ومواد التعقيم	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يستفيدون من خدمات المياه والصرف الصحي المحسنة	275,010	21,600	35,176
الهدف الاستراتيجي 2	منع المجاعة وسوء التغذية واستعادة سبل العيش			37,400	37,400	
الهدف المحدد 2.1	تحسين حالة استهلاك الغذاء للفئات السكانية الضعيفة وتقليل نسبة السكان الذين يواجهون ظروف المرحلة الثالثة وما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي			37,400	37,400	
هدف المجموعة القطاعية 2.1.1	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح متعددة القطاعات وخدمات الحماية المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المعرضين للخطر	توفير الطعام في مخيم خرز وفي أماكن المهاجرين	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون مساعدات غذائية (عينية)	37,400	37,400	9,232
الهدف المحدد 2.2	زيادة قدرة الأسر الضعيفة على الصمود أمام الصدمات من خلال تحسين الوصول إلى فرص كسب العيش وزيادة دخل الأسرة			2,000	2,000	
هدف المجموعة القطاعية 2.2.1	تيسير الحلول للمهاجرين واللاجئين لمواجهة المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات والاعتماد على الذات والتماسك المجتمعي ودعم العودة الطوعية	توفير فرص كسب العيش	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في تدريب مهني رسمي	2,000	2,000	412
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			102,120	102,120	
الهدف المحدد 3.1	التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب النزاعات والكوارث ومعالجتها من خلال توفير خدمات حماية وخدمات إنسانية عالية الجودة ومتكاملة للنساء والرجال والفتيان والفتيات المعرضين للخطر بما في ذلك النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة			102,120	102,120	

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
هدف المجموعة القطاعية 3.1.1	تقديم المساعدات المنقذة للأرواح متعددة القطاعات وخدمات الحماية المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المعرضين للخطر	ضمان التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجئين	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين حصلوا على وثائق الهوية	111,720	111,720	16,644
		تقديم المساعدة القانونية ومراقبة الاحتجاز	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون المساعدة القانونية			1,218
		توفير خدمات حماية متخصصة للأطفال والنساء المعرضين للخطر	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون خدمة حماية متخصصة			2,472
		تقديم المساعدة النقدية للأسر التي تعيش في أوضاع اجتماعية واقتصادية حرجة وذات احتياجات خاصة	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون منحًا نقدية			7,715
		تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص الأكثر ضعفًا بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يتلقون الدعم النفسي والاجتماعي			1,313
		دعم الالتحاق بالتعليم	عدد الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في برامج التعليم			14,679
هدف المجموعة القطاعية 3.1.2	تسهيل الحلول للمهاجرين واللاجئين لمواجهة المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات والاعتماد على الذات والتماسك المجتمعي ودعم العودة الطوعية	دعم العودة التلقائية	عدد المهاجرين واللاجئين المدعومين بالعودة الطوعية	9,360	9,360	222
الهدف المحدد 3.2	تعزيز حقوق الإنسان والشمولية والسلامة والكرامة وتحديد مخاطر الحماية ومعالجتها من خلال مراقبة الحماية والآليات المجتمعية والاستجابة الإنسانية.			8,500	8,500	
هدف المجموعة القطاعية 3.2.1	تيسير الحلول للمهاجرين واللاجئين لمواجهة المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات والاعتماد على الذات والتماسك المجتمعي ودعم العودة الطوعية	تعزيز التمكين المجتمعي والتماسك الاجتماعي	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المشاركين في شبكة المجتمعية	8,500	8,500	27
الهدف المحدد 3.3	توفير وصول آمن وكريم وهادف إلى الخدمات الإنسانية المنقذة للأرواح وذات الجودة مما يضمن تعزيز الخدمة العامة للأشخاص المحتاجين لضمان إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجًا مع مراعاة السن والجنس والإعاقة والوضع الاجتماعي بحلول نهاية عام 2021			48,000	48,000	
هدف المجموعة القطاعية 3.3.1	تقديم المساعدة المنقذة للأرواح متعددة القطاعات وخدمات الحماية المتخصصة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المعرضين للخطر	توفير المأوى والمواد غير الغذائية الأساسية	عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتلقون مواد الإغاثة الأساسية	48,000	48,000	2,106

3.10 الخدمات اللوجستية

	الهدف	المؤشر	المستهدفين
جميع الأهداف الاستراتيجية			
جميع الأهداف المحددة			
الهدف القطاعي	الحفاظ على منصة لتبادل المعلومات اللوجستية والتنسيق.	عدد مسوحات آراء المستخدمين التي تم إجراؤها	2
		الفجوات اللوجستية وتحليل الاحتياجات التي تم إجراؤها	1
الهدف القطاعي	تسهيل الخدمات اللوجستية المشتركة (بما في ذلك تخزين البضائع ونقلها) لدعم المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن.	يتم استيفاء النسبة المئوية لخدمات نقل البضائع المطلوبة والمقبولة	80%
الهدف القطاعي	الحفاظ على خدمة نقل جوي مشتركة وآمنة وموثوقة للموظفين العاملين في المجال الإنساني للسفر من وإلى اليمن.	عدد الركاب المنقولين	18,000
		النسبة المئوية للأشخاص الذين تم إجلاؤهم/نقلهم بسبب الحاجة الطبية أو الطارئة	100%
		نسبة طلبات النقل الجوي الخفيف التي تم إنجازها	100%
		عدد مسوحات المستخدمين التي أجريت خلال عام 2021	4

3.11 آلية الاستجابة السريعة

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المحتاجين	المستهدفين	الذين تم الوصول إليهم
الهدف الاستراتيجي 3	حماية المدنيين ومساعدتهم			672,459	672,459	
الهدف المحدد 3.1	التخفيف من مخاطر الحماية المحددة بسبب كوارث النزاعات وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة ومعالجتها من خلال تقديم خدمات حماية وإنسانية عالية الجودة ومتكاملة وضمان الاهتمام بالاحتياجات المحددة وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك الأشخاص النازحون.			672,459	672,459	
هدف المجموعة 3.1.1	توفير المساعدة الطارئة الفورية لإنقاذ الأرواح للأسر التي نزحت حديثًا بسبب النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها	توفير مجموعات مواد آلية الاستجابة السريعة الخاصة بالطوارئ للأسر النازحة حديثًا	عدد مجموعات مواد آلية الاستجابة السريعة التي تم توزيعها على النازحين الجدد	672,459	672,459	136,626
		توفير المساعدات النقدية متعددة الأغراض للأسر النازحة حديثًا	عدد الأفراد الذين تلقوا مساعدات نقدية متعددة الأغراض	403,475	403,475	125,377

3.12 التنسيق

	الهدف	نهج القطاع	المؤشر	المستهدفين
جميع الأهداف الاستراتيجية				
جميع الأهداف المحددة				
الهدف القطاعي	تعزيز استجابة إنسانية منسقة وخاضعة للمساءلة وشاملة وفعالة	تزويد الجهات الإنسانية بالدعم التنسيقي بما في ذلك من خلال آليات التنسيق بين الوكالات وبين المجموعات القطاعية تعزيز مراعاة الحماية والنوع الاجتماعي والشواغل الأخرى في آليات التنسيق الإنسانية العامة ومجموعات العمل المحددة	عدد الاجتماعات التي عقدتها منتديات تنسيق رسمية متعددة الوكالات لتسهيل استجابة إنسانية منسقة وخاضعة للمساءلة وشاملة وفعالة	300
الهدف القطاعي	دعم صنع القرار والتخطيط والعمل القائم على الأدلة والمعرفة	توفير دعم إدارة المعلومات بما في ذلك البيانات والتحليل والمنتجات المعلوماتية المنتظمة دعم تقييمات الاحتياجات المنسقة	عدد منتجات إدارة المعلومات التي تم تطويرها ونشرها. وتشمل هذه المنتجات المعلوماتية التي تغطي تواجد المنظمات على المستوى القطري ومراكز العمليات الإنسانية، وكوفيد-19، والوصول والتحديثات الإنسانية وثغرات وخرائط الاستجابة.	700
الهدف القطاعي	تعزيز التأثير العملياتي والوصول الإنساني للمنظمات الإنسانية العاملة في اليمن	توفير قاعدة الأدلة على الوصول وبيئة التشغيل والقيود الرئيسية المرتبطة بها. تقديم المشورة الفنية والاستراتيجية للقيادات الإنسانية والمنظمات الإنسانية. دعم التنسيق من خلال رئاسة مجموعة عمل الوصول الإنساني أو في آليات التنسيق الأخرى لضمان اتباع أساليب تشغيلية متماسكة واستراتيجية توفير المناصرة المستهدفة والدعم التشغيلي لتوسيع وصول المساعدات الإنسانية تقديم الدعم بشأن التنسيق المدني - العسكري والاتصال مع أطراف النزاع لضمان استجابة إنسانية آمنة وقائمة على المبادئ.	النسبة المئوية للمديريات التي تم تحديدها على أنها يمكن الوصول إليها بانتظام وفقًا لإطار مراقبة وتصنيف الوصول الصعب.	40%
الهدف القطاعي	القيام بتوجيه الموارد إلى الشركاء في المجال الإنساني للاستجابة للأشخاص المحتاجين من خلال حشد التمويل.	توفير الموارد للشركاء في المجال الإنساني من خلال الصندوق الإنساني في اليمن تتبع المساهمات في العملية الإنسانية	النسبة المئوية لتمويل الصندوق الإنساني في اليمن الموجه إلى شركاء المنظمات غير الحكومية في الخطوط الأمامية	60%

3.13 مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ

	الهدف	المؤشر	المستهدفين
جميع الأهداف الاستراتيجية			
جميع الأهداف المحددة			
الهدف القطاعي	توفير خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ للشركاء العاملين في المجال الإنساني في مراكز مشتركة في جميع أنحاء البلاد	صيانة 11 موقع تابع لمجموعة اتصالات الطوارئ الحالية وفتح مواقع جديدة استجابة لاحتياجات العمليات الإنسانية	39 شريك
الهدف القطاعي	بناء القدرات الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات للشركاء في المجال الإنساني	توفير فرص التعلم للمنظمات الشريكة	41 منظمة شريكة 72 من موظفي تكنولوجيا المعلومات
الهدف القطاعي	تقديم خدمة تكنولوجيا المعلومات للمجتمع الإنساني والسكان المتضررين	تقديم الخدمات على سبيل المثال الإنترنت والشحن بالطاقة الشمسية والتدريب حسب الاحتياجات	2,500 عامل إنساني

تقرير مراقبة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام **2021**م

اليمـــن